



ملفات

إسرائيل إلى أين؟

أبريل 2025

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
Al-Ahram Center For Political And Strategic Studies

Website: <https://acpss.ahram.org/>



محرر الملف
عبير ياسين

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام
د. محمد فايز فرحات

مدير المركز
د. أيمن السيد عبد الوهاب

رئيس تحرير الموقع الإلكتروني
د. محمد عباس ناجي

مدير تحرير الموقع
د. أميرة محمد عبد الحلیم

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المحتويات

الافتتاحية:

4	إسرائيل واليمين المتطرف في السلطة: جذور وتجليات المشهد السياسي الراهن عبر ياسين
6	إسرائيل المأزومة بين الكاهانية وخطة الحسم عبر ياسين
18	المشروع الإسرائيلي بين النجاحات والإخفاقات د. طارق فهمي
26	إسرائيل بين انهيار المؤسسة وترهل النظام السياسي د. حسن أبو طالب
32	مدلولات النقلة الأصولية الثالثة في تطور العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية علاء سالم
39	تطور المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية لواء / د. وائل ربيع
48	تكلفة الحرب.. تداعيات كثيرة على الداخل الإسرائيلي شروق صابر

ISRAEL'S COMP
CRIMINALS





إسرائيل واليمين المتطرف في السلطة: جذور وتجليات المشهد السياسي الراهن

أثارت نتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين التي أجريت في الأول من نوفمبر ٢٠٢٢ العديد من التساؤلات حول انعكاساتها على المشهد السياسي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وطرحَت تساؤلاً كبيراً حول «مفترق الطرق» الذي وقفت فيه إسرائيل مع وصول الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخها إلى السلطة في ديسمبر ٢٠٢٢.

تساؤلات لم تطرح في الداخل الإسرائيلي أو من قبل الفلسطينيين فقط، ولكن من جانب العديد من الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وتركز الجدل الداخلي والغربي بصفة أساسية على انعكاسات تلك النتائج على الديمقراطية الإسرائيلية التي مثلت أحد ساحات المواجهة المبكرة مع إعلان خطة التعديلات القضائية في يناير ٢٠٢٣. بالإضافة إلى ما ارتبط بتلك المقترحات، وغيرها من نقاط خلاف وجدل بين القوى المنتخبة في الائتلاف والقوى غير المنتخبة ممثلة بشكل خاص في القضاء وتحديد دور الرقابي للمحكمة الدستورية العليا، ما أدى إلى انقسام التعامل مع تلك التعديلات بين الائتلاف الذي تعامل معها بوصفها إصلاحات قضائية والمعارضة التي وصفها بأنها انقلاب على الديمقراطية.^(١)

لم تتوقف التحديات التي طرحها تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً على قضية الديمقراطية الإسرائيلية بشكلها المباشر فقط، ولكنها طرحت العديد من القضايا الأخرى في ظل الاحتجاجات المتزايدة في الداخل، والتي شاركت فيها العديد من القوى الإسرائيلية بما فيها أفراد من الجيش الإسرائيلي ما طرح تساؤلات أكثر عمقاً عن تأثير التطورات السياسية على «جيش الشعب»، والتماسك في مواجهة التحديات المتزايدة في الإقليم، والقدرة على دخول حرب على جبهات متعددة، وتأكل الردع وانعكاساته المحتملة.

بدورها، ساهمت عملية «طوفان الأقصى» وحرب غزة الخامسة (أكتوبر ٢٠٢٣) في استحضار التحديات التي شهدتها إسرائيل خلال العام الأول من حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الواجهة، ومعها خطاب وسياسات أكثر تطرفاً في مواجهة فكرة الديمقراطية والقضية الفلسطينية. ومرة أخرى إسرائيل في الفترة التالية لطوفان الأقصى بمراحل مختلفة من التماسك والصراع، والاتفاق والخلاف، والحديث عن الوحدة والتفريق، والقوة العسكرية في مواجهة خطاب تأكل الردع، والجيش «الأخلاقي» في مواجهة انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان وارتكاب جرائم تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

وسط تلك التناقضات التي شهدتها إسرائيل، تأتي اللحظة الحالية بوصفها لحظة أخرى فارقة بين وقف الحرب في غزة عبر صفقة تبادل الأسرى واتفاق لوقف النار والبقاء في ساحة الحرب المفتوحة، وبين العودة إلى مسار سياسي على صعيد القضية الفلسطينية والالتزام بمسار يؤديه اليمين المتطرف والأكثر تطرفاً وخاصة على صعيد تصفية القضية وتطبيق حلم قديم يتعلق بالتهجير أو «الترانسفير» بكل ما يطرحه من مخاوف ورفض من مصر وغيرها من الأطراف المعنية بما في ذلك الطرف الفلسطيني صاحب الأرض والقضية.

تناقضات ظهرت في صور متعددة خلال الحرب وخاصة في الصراع بين الحكومة والائتلاف الحاكم من جانب وقوى الاحتجاج خاصة عائلات الأسرى والرهائن من جانب آخر، كما حدث مع إعلان وزير الدفاع إسرائيل كاتس عن العودة إلى التصعيد في قطاع غزة وإنهاء وقف إطلاق النار الذي استمر منذ ١٩ يناير ٢٠٢٥ وحتى ١٨ مارس ٢٠٢٥، حين بدأت الحرب في صورتها الثانية، الأكثر عنفاً وتدميراً، وخاصة في ظل المعاناة التي عاشها القطاع على مدار أكثر من عام من الحرب.^(٢) تناقض عبرت عنه عائلات الأسرى والرهائن التي اعتبرت التصعيد الجديد، أو حرب غزة الخامسة في نسختها الثانية، بمثابة «تخل عن الأسرى»^(٣) قبل أن تتساءل إن كان قرار التصعيد يعني التضحية بالرهائن من أجل تحقيق مكاسب إقليمية.^(٤)



تتزامن تلك التطورات مع ضغوط سياسية داخلية تطرح العديد من الجدل حول المشهد السياسي الإسرائيلي في ظل استمرار جلسات محاكمة نتنياهو بتهم الفساد وخيانة الأمانة، والتي وصلت ما بين ديسمبر ٢٠٢٤ والثاني من أبريل ٢٠٢٥ إلى جلسة (٦) بالإضافة إلى حركة الرفض المتزايدة للحرب بين جنود الاحتياط، (٧) مع عودة الاحتجاجات الراضية للتعديلات القضائية في نسختها المعدلة ممثلة في التحركات التي تقف ضد محاولات نتنياهو التخلص من عدد من الشخصيات المؤثرة في المشهد، (٨) سواء على المستوى الأمني مثل رئيس جهاز الامن الداخلي «الشاباك» رونين بار، أو على المستوى القضائي مثل المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف ميارا، مع تغيير عدد من الأسماء الأخرى في هيئة الأركان وغيرها من المناصب، ما أعاد إلى الواجهة فكرة غلبة المصالح السياسية للحكومة، ونتنياهو شخصياً، على المصالح الوطنية وحتى الأمنية لدولة إسرائيل ومواطنيها. (٩)

وما بين تلك التحديات المختلفة تقوم الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً بالعديد من التغييرات على الأرض، تغييرات لا تتوقف عند حرب غزة الخامسة بكل ما تشهده من انتهاكات للقانون الدولي، وتغيير جغرافية القطاع عبر الهدم والسيطرة، ولكنها تمتد إلى الضفة الغربية، كما يظهر في عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وخطط الاستيطان، وخطة الحسم التي طرحها وزير المالية وزعيم حزب الصهيونية الدينية اليميني المتطرف بتسلييل سموتريتش. أوضاع تطرح بدورها سجلات مختلفة في الداخل الإسرائيلي سواء على صعيد الصهيونية وخاصة في صورتها الحالية ممثلة في الصهيونية الدينية وعلاقتها بالصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الإسرائيلية وما تطرحه من قضايا على صعيد الدولة وسؤال الوجود والاستمرار في الإقليم.

في ظل تلك النقاط المختلفة، يتناول هذا الملف مجموعة من القضايا المهمة في المشهد الإسرائيلي الراهن بداية من تعقيدات المشهد المأزوم بين الكاهانية وخطة الحسم كما تبرزها نتائج الانتخابات والوقائع على الأرض، إلى المشروع الإسرائيلي وما يشهده من جدل حول النجاحات والإخفاقات وسؤال وجود الدولة، والنقلة الثالثة في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على ضوء تطور الصهيونية الدينية في إسرائيل والصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تطور المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وبعض الأرقام الكاشفة عن المشهد الإسرائيلي في ظل حرب غزة الخامسة.

الهوامش:

- 1- Hadas Gold, "A threat to democracy or much-needed reform? Israel's judicial overhaul explained", CNN, March 27, 2023.
- ٢- عبير ياسين، «حرب غزة ٢: الاستمرارية والتغيير على هامش التصعيد الإسرائيلي الأخير»، موقع الجزيرة نت، ٢٤ مارس ٢٠٢٥.
- ٣- «عائلات الأسرى الإسرائيليين بغزة: حكومة نتنياهو اختارت التخلص من أبنائنا»، القدس برس، ١٨ مارس ٢٠٢٥.
- ٤- «بيان إسرائيلي غاضب: هل قررت الحكومة التضحية بالرهائن؟»، سكاي نيوز عربية، ٢ أبريل ٢٠٢٥.
- ٥- «نتنياهو أمام المحكمة المركزية في تل أبيب مجددا للرد على تهم الفساد»، وكالة الأناضول، ٢ أبريل ٢٠٢٥.
- 6- Meron Rapoport, "The Israeli army is facing its biggest refusal crisis in decades", +972 Magazine, April 11, 2025.
- 7- Jeremy Sharon, "Getting rid of these troublesome officials: Can Netanyahu fire AG, IDF Chief, Shin Bet head?", The Times of Israel, November 12, 2024.
- 8- "Families of Israeli prisoners: Netanyahu prioritizing his personal interests over saving them", Al-Quds, April 5, 2025.

عبير ياسين



إسرائيل المأزومة بين الكاهانية وخطة الحسم

عبير ياسين

خبيرة – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بدورها تتداخل التحركات الإسرائيلية على الصعيد الفلسطيني كما على الصعيد الإقليمي مع خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول «النظام الجديد» في الشرق الأوسط،^(٩) وحديث وزير المالية وزعيم حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش عن «الفرصة» التي يمثلها فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسياسة الإسرائيلية،^(١٠) وخاصة على صعيد الاستيطان ما دفعه إلى إطلاق تسمية «عام الاستيطان» على عام ٢٠٢٥.^(١١) يضاف إلى ما سبق المخططات التي تنفذ على الأرض من أجل التهجير «الترانسفير»،^(١٢) الذي يمثل جزءاً أساسياً من أفكار اليمين المتطرف الأساسية والقائمة على رفض وجود الفلسطينيين داخل «حدود دولة إسرائيل بعد تحريرها»، في إشارة إلى فلسطين التاريخية،^(١٣) وهو الأمر الذي لا يمكن فصله عن كل ما يحدث من تطورات فيما يخص التصعيد في قطاع غزة والانتقال من السيطرة التدريجية أو الزحف التدريجي إلى السيطرة العلنية على الأرض، وكل ما يحدث من تطورات على صعيد اليمين الأكثر تطرفاً في إسرائيل.

وعلى الرغم من محاولة كاتس التراجع جزئياً عن تصريحاته، وخاصة في مواجهة الغضب الإسرائيلي الداخلي، وتحديداً من قبل عائلات الأسرى والرهائن، «المختطفين» في الخطاب الإسرائيلي، فإن تعديل أهداف الحرب أو تقديم أهداف جديدة يمثل النمط الطبيعي الذي تعامل من خلاله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع تشابكات المشهد الإسرائيلي المأزوم بتعقيداته المختلفة حيث تحولت الحرب إلى هدف ووسيلة ارتباطاً بالأهداف الكبرى الممثلة في البقاء السياسي والحفاظ على الائتلاف اليميني الحاكم وتطبيق سياساته. ومن خلال تلك الأهمية التي قدمتها الحرب تجاوزت إسرائيل التحذيرات الأمنية التقليدية حول مخاطر خوض حرب متعددة الجبهات، أو أهمية الحروب السريعة أو قصيرة الأجل، إلى مواجهة مباشرة مع ما تطلق عليه حلقة النار الإيرانية.^(١٤) وبهذا، صعدت إسرائيل في كافة

في الأول من أبريل الجاري (٢٠٢٥) أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس توسيع «العملية العسكرية» في قطاع غزة بهدف «السيطرة على مساحات أكبر من الأراضي»، التي أعلن عن ضمها بدورها إلى ما تطلق عليه تل أبيب «المناطق العازلة».^(١٥) وفي حين يختلف الهدف الذي أعلنه كاتس عن الأهداف المعلنة لحرب غزة الخامسة، ممثلة في القضاء على حركة حماس وتحرير الأسرى والرهائن والتأكد من عدم شن هجوم مماثل للسابع من أكتوبر من القطاع مرة أخرى، إلا أن الطرح الإسرائيلي الرسمي يستمر في ربط كل ما يحدث بهدف أكبر ومكرر وهو حماية أمن إسرائيل.

لا يختلف هنا الحديث عن خطط ضم ما يزيد عن ٢٥ بالمئة من قطاع غزة،^(١٦) والسيطرة على المزيد من الأراضي في الضفة الغربية ضمن جهود تنفيذ استراتيجية الضم،^(١٧) واتباع استراتيجيات حرب غزة في الضفة الغربية ضمن ما بات يعرف بـ «غزوة الضفة».^(١٨) كما لا يختلف عن انتهاك قرار وقف إطلاق النار مع لبنان عبر تغيير قواعد الاشتباك ورفض الانسحاب من النقاط الخمس التي تقدمها تل أبيب بوصفها جزءاً من المنطقة العازلة في الجبهة الشمالية.^(١٩) بالإضافة إلى استمرار العمليات العسكرية في سوريا والتنديد بفرص التغيير سواء على مستوى السياسة الداخلية،^(٢٠) أو التحالفات الإقليمية،^(٢١) باعتبارها تهدد من وجهة نظر تل أبيب حرية الحركة العسكرية الإسرائيلية في سوريا.^(٢٢)

تحركات تتم تحت مظلة كبيرة هي حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحماية الأمن، وإن كان الجزء الأول يتطلب وجود تهديد أو اعتداء مباشر وواضح كما ظهر في الخطاب الإسرائيلي في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ (طوفان الأقصى)، فإن الثاني ينطلق من فكرة التعامل بشكل استباقي مع المخاطر أو التهديدات المحتملة والمتصورة كما يحدث في جبهات الحرب الأخرى التي لا تتوقف إسرائيل عن استهدافها.

مع تأسيس النزعة القومية أو الاستعمارية القائمة على السيطرة على الأراضي الجديدة، وفرض السيطرة الكاملة عليها، ورفض الانسحاب منها، بوصفها العوامل الأساسية في فكر اليمين الإسرائيلي المتطرف جاء اتفاق أوسلو مثيراً للجدل والغضب داخل اليمين الإسرائيلي لما طرحه من فكرة مغايرة وهي الانسحاب من الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وهي التطورات التي ارتبطت بصعود اليمين المتطرف الجديد في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات.^(٢٠)

وبشكل عام، شهد المجتمع الإسرائيلي انزياًحاً مستمراً نحو اليمين منذ الستينيات وهو الأمر الذي ظهر واضحاً في انتخابات الكنيست التاسعة عام ١٩٧٧ حين فاز الليكود بالانتخابات للمرة الأولى ما اعتبر بمثابة زلزال سياسي كبير،^(٢١) ساهم في الوصول إليه العديد من التطورات الاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها إسرائيل منذ أواسط الثمانينات وبداية التسعينيات، وخاصة مع تراجع الأحزاب اليسارية.^(٢٢) ومع انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦، التي فاز فيها نتياهو للمرة الأولى برئاسة الوزارة، سيطر اليمين بدرجة كبيرة على الخريطة السياسية الإسرائيلية، وانقسم التمثيل السياسي بشكل تدريجي بين يمين ويمين متطرف وأحزاب وسط، مع سيطرة نتياهو على المشهد لدرجة كبيرة منذ تلك الفترة.^(٢٣)

بهذا يمكن القول إنه في حين ارتبط اليمين المتطرف القديم بفكرة السيطرة على «الأراضي» المحتلة بعد إعلان الدولة ورفض الانسحاب منها، كان على اليمين الجديد مواجهة فكرة الانسحاب من تلك الأراضي سواء في ظل أوسلو أو بشكل أحادي الجانب، كما حدث في خطة فك الارتباط التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئيل شارون عام ٢٠٠٥، والتي تم وفقاً لها الانسحاب من قطاع غزة وعدد من مستوطنات الضفة الغربية.^(٢٤) قبل أن يعمل اليمين الذي تصاعد خلال السنوات التالية وحصل على أغلبية مقاعد الكنيست في انتخابات ٢٠٢٢ على توسيع فكرة السيطرة على الأراضي بشكل يتجاوز

الجبهات، بالإضافة إلى الجبهة الداخلية التي تحولت إلى ساحة مواجهة منذ إعلان حكومة نتياهو السادسة التي تشكلت في ديسمبر ٢٠٢٢ عن خطة التعديلات القضائية المثيرة للجدل في يناير ٢٠٢٣.^(١٥)

وفي حين يساهم قرار توسيع العملية العسكرية في غزة في تصعيد أسباب الخلاف الداخلي، فإنه يعيد إلى الواجهة أجندة حكومة نتياهو السادسة من اليمين المتطرف والأكثر تطرفاً والتي تستمد جزءاً مهماً من أفكارها الرئيسية ومسار تحركاتها الفعلية من أفكار الحاخام اليميني المتطرف مائير كاهانا (الكاهانية) من جانب،^(١٦) و«خطة الحسم» التي تبناها حزب الصهيونية الدينية من جانب آخر،^(١٧) والتي تتكامل في رسم ملامح المشهد الإسرائيلي المأزوم وتعقيداته التي لا يمكن فصلها عن الأفكار اليمينية المتطرفة كما عبرت عنها حكومة نتياهو التي وظفت حرب غزة الخامسة من أجل دفع أجندتها السياسية المتطرفة في الداخل كما في مواجهة القضية الفلسطينية والإقليم.

الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً: الانزياح المستمر نحو اليمين

ارتبط اليمين الإسرائيلي المتطرف في صعوده بالسيطرة على الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧، وخاصة الأراضي ذات الأهمية «الدينية» ممثلة في القدس والضفة الغربية، التي يتم التعامل معها بوصفها «يهودا والسامرة» التي تمثل جزءاً من الأرض الموعودة وفقاً للرواية التوراتية.^(١٨) تأسست وفقاً لهذا، ومنذ البداية، العلاقة بين اليمين الإسرائيلي المتطرف والسيطرة على الأرض أو التوسع القائم على النزعة القومية وفكرة «إسرائيل الكبرى»، ما أسس بدوره العلاقة القوية بين اليمين الإسرائيلي المتطرف وحركة الاستيطان،^(١٩) بشكل تكاملي حيث يوظف اليمين المتطرف أفكاره من أجل توسيع الاستيطان، ويوظف الاستيطان في ترويج الأفكار اليمينية المتطرفة والدفاع عنها.

«طوفان الأقصى» وحرب غزة الخامسة. وتتمثل أبرز الاعتبارات التي توضح خصوصية تلك الانتخابات في حقيقة فوز ائتلاف من اليمين المتطرف والأكثر تطرفاً ما سمح بتشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل،^(٣٢) بالإضافة إلى طبيعة القوى اليمينية التي فازت في الانتخابات وانتقلت بحكم تلك النتائج من هامش المشهد السياسي والانتهاج بارتكاب أعمال إرهابية،^(٣٣) إلى مركز الثقل والقرار، بكل ما ارتبط بهذا الوضع الجديد من انعكاسات على صعيد الداخل الإسرائيلي من جانب،^(٣٤) والقضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية والإقليم من جانب آخر.^(٣٥)

بهذا، في حين ساهمت انتخابات ١٩٧٧ في تحويل اليمين المتطرف إلى ظاهرة مهمة في المشهد السياسي الإسرائيلي، ساهمت انتخابات ٢٠٢٢ في تحويل اليمين الأكثر تطرفاً إلى عنصر مؤثر في التطورات التالية، سواء على صعيد الداخل الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية، وخاصة في ظل السعي إلى إعادة بناء هوية جماعية يهودية على أسس قيمية وقومية محافظة، وعلى حسم الصراع الفلسطيني عبر القوة.^(٣٦)

الصهيونية الدينية والكاهانية والمشهد السياسي الراهن

مثل فوز تحالف الصهيونية الدينية والشخصيات المثيرة للجدل ضمن اليمين الأكثر تطرفاً أحد نقاط الاهتمام الأساسية في انتخابات ٢٠٢٢ التي نقلت اليمين الأكثر تطرفاً من الهامش إلى المركز بكل ما حمله هذا الوضع فيما يخص تغيير السياسات ليس على مستوى اللحظة فقط ولكن على مستوى المستقبل عبر تغيير قوانين الأساس شبه الدستورية وإجراء تغييرات حقيقية على الأرض^(٣٧)

ويعد التيار الديني الصهيوني أحد التيارات الثلاثة الرئيسية في الحركة الصهيونية، والتي تضم أيضاً التيار العمالي الصهيوني ذي التوجهات الاشتراكية، والتيار التصحيحي الصهيوني ذي التوجهات الليبرالية الرأسمالية. وفي حين مثل التيار العمالي حزب مباي في فترة تأسيس دولة إسرائيل

الضفة الغربية وغزة إلى الجوار الإقليمي عبر إعادة طرح فكرة «إسرائيل الكبرى» على هامش مواجهة جبهات الإسناد والحديث عن استهداف تل أبيب تغيير الشرق الأوسط.

في هذا السياق، ارتبط التحول الذي شهدته الانتخابات، وجزء أساسي من مشهد التحول نفسه، بصعود الصهيونية الدينية، وتبني خليط من الأفكار الأكثر تطرفاً بما فيها أفكار كاهانا ما أدى إلى الحديث عن تلك الحكومة بوصفها حكومة كاهانا، واعتبار الكاهانية الفائز الحقيقي في الانتخابات.^(٣٥) حيث حصل الائتلاف «اليميني الخالص» على ٦٤ مقعداً بنسبة ٥٣,٣٪ من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠ مقعداً،^(٣٦) وهو الوضع الذي تغير تالياً بالنظر إلى زيادة عدد مقاعد الائتلاف مع الإعلان في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤ عن ضم جدعون ساعر رئيس حزب أمل جديد للحكومة حيث وصل عدد مقاعد الائتلاف إلى ٦٨ مقعداً.^(٣٧)

أبرزت الانتخابات زيادة التصويت للقوائم الدينية من التيارين الصهيوني والمتشدد (الحريديم) والتي زادت من ٢٢٪ في انتخابات ٢٠٢٠ إلى ٣٠٪ في انتخابات ٢٠٢٢.^(٣٨) كما حصل تحالف الصهيونية الدينية المكون من ٣ أحزاب، هي: القوة اليهودية بزعامة إيتار بن غفير وزير الأمن القومي في الحكومة، و«الصهيونية الدينية» بزعامة سموتريتش، وحزب «نوعام» برئاسة آفياءعوز،^(٣٩) على ١٤ مقعداً بنسبة ١١,٧٪ تقريباً من عدد مقاعد الكنيست و ٢١,٩٪ من عدد مقاعد الائتلاف وفقاً لنتائج الانتخابات. ما أدى إلى الحديث عن انتصار الدولة اليهودية العنصرية على حساب الدولة الديمقراطية اليهودية،^(٣٠) ووصول الكاهانية إلى الكنيست بعد أن تم حظرها لسنوات في استعادة لمقولة تؤكد على استمرار الكاهانية رغم خروج كاهانا من المشهد.^(٣١)

وبشكل عام، مثلت انتخابات ٢٠٢٢ ونتائجها، لحظة فارقة في الحضور السياسي لليمين الإسرائيلي المتطرف، ونقطة انطلاق مهمة في التطورات التالية وخاصة مع

دافع عنها سموتريتش في خطة الحسم، كما دافع عنها هو وبن غفير في مرحلة مبكرة من الحرب عبر المطالبة بتهجير الفلسطينيين «طوعياً» من غزة، مع تقديم حوافز مالية، دون إسقاط استخدام العنف والاستيطان وإعادة احتلال القطاع.^(٤٥)

استطاع كاهانا نسج علاقات قوية مع الحركات الاستيطانية في الضفة الغربية، ما ساعد في الحديث عن موت كاهانا وتوارث أفكاره،^(٤٦) كما يظهر في حزب القوة اليهودية «عوتسما يهوديت» بزعامته بن غفير الذي يعد أحد الأحزاب التي تحمل إرث كاهانا وتكمل مسيرته، في الوقت الذي يعد بن غفير نفسه وريث كاهانا وفقاً للعديد من التحليلات.^(٤٧)

وعلى عكس انتخابات ٢٠٢٢ وما بعدها، لم يتم الترحيب بكاهانا حين فازت كاخ، بعد محاولات فاشلة، بمقعد واحد في الكنيست عام ١٩٨٤. ومقابل المساحة التي يشغلها بن غفير وسموتريتش وغيرهم من رموز اليمين الأكثر تطرفاً في المشهد السياسي الراهن، حدث اتفاق جماعي على عزل كاهانا في الكنيست ما حوله إلى سياسي منبوذ،^(٤٨) كما أدخل الكنيست تعديلات على «قانون أساس: الكنيست» عام ١٩٨٥ بما يحول دون اشتراك قوائم أو أشخاص تدعو للعنصرية،^(٤٩) ما حال دون مشاركة كاخ تالياً وخاصة مع حظرها عام ١٩٩٤ بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل التي نفذها عضو في الحركة.^(٥٠)

مشهد وتحركات تتناقض مع حصول تحالف الصهيونية الدينية كاهاني الطابع على عدد من المقاعد في انتخابات ٢٠٢٢ جعله القوة الثالثة من حيث عدد الأعضاء،^(٥١) بالإضافة إلى تعيين الكاهاني إيال زامير في منصب رئيس الأركان في سابقة تحدث للمرة الأولى.^(٥٢) مفارقة أشار إليها الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي من خلال المقارنة بين رد الفعل الإسرائيلي والدولي على مذبحه قانا التي حدثت في لبنان في ١٨ أبريل ١٩٩٦، وحرب غزة الخامسة. في حين أدت مذبحه قانا إلى إنهاء عملية «عناقيد الغضب» وهزيمة شيمون بيريز، رئيس الوزراء

وخلفه حزب العمل، مثل التيار التصحيحي حزب حيروت الذي خلفه حزب الليكود، في حين مثل التيار الديني حزب المدال في فترة التأسيس وحزب الصهيونية الدينية في انتخابات ٢٠٢٢.^(٣٨)

وعلى صعيد الشخصيات المؤثرة يحتل كاهانا مكانة خاصة بوصفه أحد زعماء الصهيونية التصحيحية، ومؤسس حركة كاخ المحظورة، والأب الروحي لليمين الإسرائيلي المتطرف. انضم كاهانا في مرحلة مبكرة من حياته لحركة بيتار التي أسسها زئيف جابوتنسكي بهدف مركزة اليهود والعبرية في «أرض فلسطين التاريخية»^(٣٩) وعرف جابوتنسكي بشكل خاص بفكرة «الجدار الحديدي» التي دافع من خلالها على ضرورة المضي في الاستيطان اليهودي لفلسطين خلف جدار حديدي من التفوق العسكري الكاسح لإسرائيل، والتأكيد على أن القوة الصلبة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يوافق العرب بمقتضاها على الوجود اليهودي في فلسطين، وضرورة التخلي عن محاولات إبرام اتفاق مع العرب في الوقت الراهن.^(٤٠)

لا تتعد أفكار جابوتنسكي عن كاهانا الذي دافع منذ وصوله إلى إسرائيل قادماً من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧١ عن «مزيج صادم من القومية العرقية العنيفة والإبادة الأصولية الدينية المروعة»، حيث اعتبر العنف قيمة يهودية، والانتقام أمراً إلهياً،^(٤١) مدافعاً عن استخدام العنف ضد غير اليهود، وضم الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، وحصرية تملك اليهود للأرض.^(٤٢) كما طالب كاهانا بإقصاء العرب وطردهم الفلسطينيين من كافة الأراضي الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وكانت حركة كاخ أول تنظيم في إسرائيل يعمل على تحويل تلك الفكرة إلى مطلب سياسي مركزي بما يتناسب مع تصوره لدولة «يهودية كاملة» يتم البت في كافة أمورها وفقاً لتفسيره الخاص للشريعة اليهودية.^(٤٣) ووفقاً لتلك الرؤية، طالب كاهانا الفلسطينيين بالهجرة إلى خارج فلسطين التاريخية، وطرح فكرة تقديم مبالغ مالية والسماح ببقاء أقلية من العرب لكن من دون حقوق سياسية.^(٤٤) أفكار

إسرائيل الأكثر تطرفاً بين بن غفير وسموتريتش

يمثل بن غفير وسموتريتش أبرز الأسماء في المشهد السياسي الإسرائيلي عندما يتعلق الأمر بنتائج انتخابات ٢٠٢٢ والخطاب اليميني الشعبوي، وأحد أسباب التصعيد في العديد من الملفات. وفي حين يثيرا الكثير من الجدل ويتم النظر إليهما بصفة عامة على إنهما عامل ضعف في الائتلاف الحاكم، وتثار التساؤلات حول أسباب إشراك نتنياهو لهم في الحكومة، يمكن القول بأنهم أحد ركائز قوة نتنياهو وورقة الضغط التي يحافظ بها على التوازن المطلوب من أجل البقاء السياسي. في هذا السياق، يرفع نتنياهو ورقة بن غفير وسموتريتش للحد من الديمقراطية وضرورة الحفاظ على الائتلاف واحترام أصوات الناخبين خاصة في مواجهة الدول الغربية، في نفس الوقت الذي يرفع فيه نفس الورقة بوصفها عامل ضغط لا يستطيع بسببه اتخاذ قرارات محددة على صعيد وقف إطلاق النار أو إنهاء حرب غزة في الساحة الداخلية.

تساهم تلك الشخصيات عبر خطابات وسياسات يمينية متطرفة ومثيرة للجدل في تجاوز العديد من الخطوط الحمراء ما يعيد تشكيل المشهد والقضايا محل النقاش، بالإضافة إلى تطبيع تلك السياسات وتحويلها عبر الوقت إلى واقع جديد ونقطة انطلاق نحو تغييرات أخرى أكثر تطرفاً. يبرز هذا الأمر واضحاً في عمليات الاقتحام المتكررة التي يقوم بها بن غفير للمسجد الأقصى، وتأثيرها على التغييرات التي تحدث على صعيد التقسيم الزماني والمكاني للمسجد عبر مسار متراكم يقصد منه تغيير الوضع القائم،^(٥٤) وتحويل الاقتحامات والصلوات التلمودية إلى ممارسة متكررة تتم في ظل الشرطة التي يسيطر عليها بن غفير، وبما يتناقض في العديد من الأحيان مع تحذيرات المؤسسة العسكرية في ظل التأثير المحتمل لتغييرات مماثلة على الوضع الأمني في الضفة وفرض التسبب في انتفاضة ثالثة.^(٥٥)

الإسرائيلي آنذاك، في الانتخابات التي حدثت بعدها بشهر، وتحولت قانا ومعها فكرة قتل عشرات المدنيين إلى كابوس من شأنه دفع إسرائيل إلى إنهاء الحرب، فإن رد فعل مماثل لم يحدث في غزة حيث تنفذ إسرائيل «قانا تقريباً كل يوم» دون أن تتوقف أو تعتذر أو تقلق من كابوس قانا خاصة وأن «العالم صمت وتبخر وضمير إسرائيل كذلك»، كما يشير، وما دام العالم لم يوقف إسرائيل بعد «حمام الدماء الفظيع» الذي شهده اليوم الأول في المرحلة الحالية من الحرب التي بدأت في ١٨ مارس ٢٠٢٥، أو قتل الطواقم الطبية، كما يرى ليفي، فإنها تستطيع «تنفيذ ما تريد من مذابح».^(٥٦)

تبرز تلك التناقضات التغيير في الداخل الإسرائيلي واكتساب أفكار كاهانا أهمية متزايدة في السياسة الإسرائيلية مع النزوح المستمر نحو اليمين المتطرف، وتحول كاهانا إلى نموذج ملهم يتم تمجيده داخل اليمين المتطرف، الأمر الذي ساعد عليه استخدام شخصيات مثل بن غفير وسموتريتش خطاب كاهانا العنصري علناً عبر منصات أكثر انتشاراً وتنوعاً من التي حظى بها كاهانا نفسه، ووسط قبول اجتماعي وسياسي أكبر مما حصل عليه كاهانا ضمن تطبيع هذا الخطاب العنصري الفوقي والإقصائي، وتحوله إلى مركب مهم في إسرائيل.

تغير المشهد في إسرائيل، ولم تعد تتوقف كثيراً أمام عنصرية كاهانا أو كابوس قانا، وعلى العكس اكتسبت مجموعة من الشخصيات مثل بن غفير وسموتريتش أهميتها بشكل متزايد في الساحة الإسرائيلية بعد الانتخابات وخاصة مع تشابك سياسات ومواقف تلك الشخصيات من جانب، والتطورات التالية للانتخابات وتشكيل الحكومة سواء على صعيد الداخل الإسرائيلي أو على مستوى القضية الفلسطينية وجبهات المواجهة المختلفة من جانب آخر.

بحسم الصراع عبر تصفية القضية الفلسطينية، وأفكاره التوسعية. يمارس سموتريتش بحكم المناصب التي يشغلها في الحكومة العديد من الأدوار المؤثرة على مستوى القضية الفلسطينية بداية من المخصصات المالية المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي يتم التعامل معها بشكل متزايد بوصفها ورقة ضغط ووسيلة من أجل تقييد السلطة،^(٦٠) إلى دعم الاستيطان وتسهيل إقامة المستوطنات الجديدة والتوسع في المستوطنات القائمة والاعتراف بالمستوطنات التي تعد غير قانونية بالنسبة للقانون الإسرائيلي بوصفه وزيراً في وزارة الدفاع كمسؤول عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية.

في الوقت نفسه، جاء سموتريتش للحكومة ومعه «خطة الحسم»، التي أعلن عنها في عام ٢٠١٧ بوصفها خطة لـ «حل الصراع مع الفلسطينيين»،^(٦١) قبل أن يتم اعتمادها تالياً في المؤتمر العام للحزب وتحويل إلى خطة العمل السياسي مع مشاركته في الحكومة. وفي حين تعد الخطة وفقاً للعديد من التحليلات إعادة إنتاج للخطاب الصهيوني مع إضفاء البعد الديني أو «تدوين الصهيونية»،^(٦٢) فإنها تمثل أيضاً امتداداً لأفكار كاهانا، حيث تقوم على تهجير الفلسطينيين والتعامل معهم بشكل عنصري، وهو الأمر الذي ظهر واضحاً حين قال سموتريتش للنواب العرب في الكنيست عام ٢٠٢١: «أنتم هنا لأن بن غوريون لم يكمل المهمة»، في إشارة للتهجير القسري والترحيل خلال النكبة.^(٦٣)

ينطلق سموتريتش في خطته التي أطلق عليها «أمل واحد»، بالإشارة إلى وجود وسيطرة قومية واحدة على أرض فلسطين التاريخية هي القومية اليهودية، وإن الإرهاب ينبع من الأمل وليس من اليأس، وفي ظل ارتباط النضال الفلسطيني بالأمل في إعلان دولة فلسطينية، وفقاً له، تحتاج إسرائيل إلى القضاء على هذا الأمل. واعتبر سموتريتش في طرحه أن حل الدولتين وصل إلى طريق مسدود ما يتطلب «كسر النموذج» وإيجاد طريقة أخرى للخروج من تلك الحلقة^(٦٤)، مكرراً في الخطة نفس الخطاب الذي طرحه هو وبين غفير

وفي حين كان مثيراً للجدل اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى في اليوم التالي لإعلان كاتس توسيع العملية العسكرية في غزة،^(٥٦) وسط انتقادات عائلات الأسرى والرهائن لتصعيد الحرب، طرح ملف الشرطة الإسرائيلية وتأثير الكاهانية نفسه بقوة مع الجدل الذي شهدته تل أبيب مع قرار نتيهاو إقالة رونين بار رئيس جهاز الأمن القومي (الشاباك)، وما كشف عنه في ٢٤ مارس ٢٠٢٥ من فتح الشاباك تحقيقاً سرياً حول احتمال تغلغل الكاهانية داخل جهاز الشرطة، وهو القرار الذي اتخذته بار بعد تدخل مكتب بن غفير في تعليمات الشرطة بشأن صلاة اليهود في المسجد الأقصى في أغسطس ٢٠٢٤.^(٥٧) وعلى الرغم من حالة الجدل وتبادل الاتهامات حول وجود تحقيق مماثل وحصوله على دعم نتيهاو من عدمه، واتهام بار بمحاولة تنفيذ انقلاب على الحكومة من قبل بن غفير،^(٥٨) وبمحاولة إسقاط حكومة اليمين من قبل نتيهاو،^(٥٩) لا يمكن التقليل من دور بن غفير في إثارة الجدل وتغيير مجال الاهتمام وتشيتت الجهد وطرح ملفات جديدة وتغيير وقائع مستقرة.

تأثير ظهر واضحاً أيضاً في جهود بن غفير منذ توليه منصبه وزير الأمن القومي لإحداث تغييرات مؤثرة على صعيد وضع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وملف تسليح المستوطنين. تحركات ظهرت نتائجها خلال حرب غزة الخامسة عبر زيادة التجاوزات في حق الأسرى الفلسطينيين، وزيادة عنف المستوطنين في الضفة الغربية. وفي حين بدأت تلك التحركات والسياسات قبل الحرب فقد تم تقديمها بعد الحرب ضمن سرديّة مواجهة الإرهاب وحماية الأمن والتحقق من عدم تكرار السابع من أكتوبر وليس بوصفها انتهاكات للمسار السياسي والاتفاقيات القائمة أو للقانون الدولي.

وفي حين يخوض سموتريتش صراعات علنية أقل من بن غفير، إلا أنه لا يقل عنه من حيث تأثيره على تغيير الوقائع على الأرض وخاصة في ظل خطته الخاصة

في قضايا لها مكانتها الخاصة في مسار الصراع والتسوية مثل وضع المسجد الأقصى، بالإضافة إلى جهود فرض التهجير القسري، أو تمرير التهجير «الطوعي» المدعوم بالعنف والقوة وتحويل مناطق متزايدة في غزة والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية إلى مناطق غير صالحة للحياة بشكل كامل أو جزئي. ولا تستبعد الأفكار المطروحة سيناريوهات إعادة احتلال قطاع غزة كما ظهر في حديث بن غفير عن الحل عبر تهجير الفلسطينيين أو أكبر عدد منهم، وإعادة احتلال القطاع ضمن خطة تصفية القضية الفلسطينية^(٦٩) وكما يطرح في ظل التصعيد الذي أعلن عنه وزير الدفاع كاتس وما يتضمنه من توسيع السيطرة الإسرائيلية على القطاع، وحديث تنبأه عن تغيير الجيش لمسار الحرب والسيطرة على الأراضي في القطاع عبر تقسيمه^(٧٠). بالإضافة إلى استهداف فكرة الدولة الفلسطينية عبر التحرك على صعيد الوضع القانوني بقرار الكنيست الصادر في ١٨ يوليو ٢٠٢٤ والخاص برفض إقامة دولة فلسطينية^(٧١) والخطاب السياسي الذي يربط بين فكرة الدولة الفلسطينية ومكافحة الإرهاب وتهديد أمن إسرائيل والسماح بتكرار أحداث أخرى مثل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وهي السردية التي تبنتها إسرائيل منذ طوفان الأقصى.

الخلاصة

تطرح التطورات السابقة وما تشهده إسرائيل والقضية الفلسطينية من تغيرات وأزمات في ظل حكومة نتنياهو الأكثر تطرفاً العديد من التساؤلات حول أفكار اليمين المتطرف والأكثر تطرفاً التي يسعى إلى تطبيقها خلال وجوده في السلطة سواء عبر التعديلات القضائية وتغيير قوانين الأساس شبه الدستورية، أو عبر تغيير الحقائق على الأرض ودفع خطط التهجير بهدف تصفية القضية الفلسطينية، دون استبعاد التوسع الإقليمي مع خطاب يعيد الاحتلال والاستيطان إلى الواجهة ويعمد إلى تحقيق أمن إسرائيل عبر إقامة المزيد من الجدران والمناطق العازلة في غزة والضفة الغربية كما في دول الجوار الأخرى.

وغيرهم خلال حرب غزة الخامسة بوصف الخطة بأنها «الأكثر عدالة وأخلاقية»، كما وصف حديث «التهجير» خلال الحرب بأنه خيار إنساني.

يتقاطع جوهر خطة الحسم، كما طرحت في ٢٠١٧، مع المشهد الراهن حيث وضعت ما يمكن اعتباره ٣ سيناريوهات للتعامل مع الفلسطينيين بناءً على موقفهم من الحقوق الوطنية. وفقاً لهذا، في حالة الموافقة على التخلي عن التطلعات الوطنية يتم قبول بقاء الفلسطينيين ضمن دولة يهودية بحقوق مدنية وليست وطنية، مع تحديد نموذج للإقامة يتضمن الإدارة الذاتية المستقلة والحقوق والالتزامات الفردية بناءً على الولاء للدولة ومؤسساتها والخدمة العسكرية. أما في حالة رفض التخلي عن الطموحات الوطنية يصبح أمام الفلسطيني الاختيار بين التهجير أو مواجهة القوة المفرطة^(٦٥).

ظهرت جهود سموتريتش لتحقيق أفكاره في العديد من التحركات على صعيد الاستيطان مثل نقل مستوطنين إلى مناطق جديدة في الضفة والقدس، وهدم منازل ومبانٍ تعود ملكيتها للفلسطينيين، والتغاضي عن أو دعم عنف المستوطنين المتزايد في المدن والأحياء الفلسطينية، بالإضافة إلى خنق السلطة مالياً وتقييد فرص الحصول على عمل من أجل القضاء على الأمل وإجبار الفلسطينيين على «الهجرة الطوعية»، كما يطرح إسرائيلياً. بالإضافة إلى زيادة مخصصات وزارة الاستيطان في الميزانية التي أقرتها الحكومة في مارس ٢٠٢٥ بنسبة ٣٢٠٪ رغم تقليص مخصصات قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة^(٦٦) بدورها اعتبرت الأمم المتحدة تحركات تل أبيب على صعيد الاستيطان انتهاكاً للقانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير^(٦٧) محذرة في عام ٢٠٢٤ من تزايد الاستيطان بمعدل تاريخي يهدد أية إمكانية الوصول إلى دولة فلسطينية^(٦٨).

بالمجمل، يساهم كل بن غفير وسموتريتش، ضمن السياق الإسرائيلي الراهن، في تغيير الواقع عبر الاستيطان والتهويد، واستهداف تغيير الوضع القائم

أوضاع ترتبط في تطورها بقوى وحسابات مختلفة في الداخل الإسرائيلي، والتساؤل حول قدرة نتنياهو على البقاء ومواجهة ضغوط إسقاط الحكومة وسط الأزمات المختلفة التي يواجهها. ولكن بعيداً عن سؤال بقاء نتنياهو، تشير كل التطورات، بما فيها نتائج انتخابات ٢٠٢٢، إلى صعود الأفكار اليمينية الأكثر تطرفاً وقدرتها على تجاوز العديد من الخطوط الحمراء التي قد تبدأ من فكرة الديمقراطية الإسرائيلية، رغم ما تثيره من جدل، ولا تتوقف عند حدود طرح التهجير بوصفه سياسة «إنسانية».

في النهاية، وبغض النظر عن الشخصيات المسيطرة في المشهد الحالي، يتصور أن يستمر اليمين المتطرف في التطور، وربما يصل إلى تشكيل حكومة أخرى توصف يوماً بأنها الأكثر تطرفاً بكل ما يطرحه وضع مماثل من مخاطر على الحق الفلسطيني، وعلى الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

الهوامش:

- ١- «كاتس يعلن توسيع عمليات جيش الاحتلال للسيطرة على مساحات شاسعة من قطاع غزة»، أمد للإعلام، ٢ أبريل ٢٠٢٥.
- 2- Barak Ravid, "Israel to reoccupy 25% of Gaza to press Hamas to release hostages, official says", Axios, March 31, 2025.
- ٣- «تحقيق للجزيرة: إسرائيل تسابق الزمن لتنفيذ إستراتيجية ضم الضفة»، الجزيرة نت، ٢٤ مارس ٢٠٢٥.
- ٤- «إسرائيل والاستراتيجية الاستعمارية الجديدة: تحويل الضفة الغربية إلى غزة»، ترك برس، ٨ مارس ٢٠٢٥.
- 5- "Israel warns of attacks 'everywhere' in Lebanon after rocket fire", France 24, March 28, 2025.
- 6- "Senior Israeli official: Al-Sharaais clearly our enemy", Asharq Al-Awsat, April 2, 2025.
- 7- "Israel remains in five locations in Lebanon despite withdrawal deadline", Le Monde, February 18, 2025.
- 8- "Katz says strikes on Syrian airbases were warning for the future", The Times of Israel, April 3, 2025.
- 9- "Israeli officials alarmed by potential Turkish base in Syria", The Media Line, April 1, 2025.
- 10- Sam Sokol, "Smotrich says Trump's victory an opportunity to 'apply sovereignty' in the West Bank", The Times of Israel, November 11, 2024.
- 11- Zein Khalil, "2025 is year Israeli 'sovereignty' will be imposed on West Bank: Finance minister", Anadolu Agency, November 11, 2024.
- 12- Ofer Aderet, "The Zionist dream in essence": The history of the Palestinian transfer debate, Explained", Haaretz, February 12, 2025.
- 13- Ami Pedahzur, The triumph of Israel's radical right, Oxford University Press, New York, 2012, p. 47.
- 14- Yaakov Amidror, "Iran's Ring of Fire", Jerusalem Institute for Strategy and Security (JINSA), April 8, 2024.
- 15- Hadas Gold, "A threat to democracy or much-needed reform? Israel's judicial overhaul explained", CNN, March 27, 2023.
- 16- Jessica Buxbaum, "The Kahane movement: A legacy of violence and racism in Israel", The New Arab, June 7, 2022. And: "Fact Sheet: Meir Kahane & The extremist Kahanist movement", Institute for Middle East Understanding (IMEU), May 17, 2024.
- 17- Ashraf Bader, "Analyzing the Decisive Plan of the Religious Zionist Party", Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Lebanon, April 2023.
- 18- Arie Perliger and Ami Pedahzur, "The radical right in Israel", in: Jens Rydgren (ed.), The Oxford Handbook of the radical right, Oxford University Press, 2018, p. 944.

- 19- Ibid., p. 942.
- 20- Ami Pedahzur, The Triumph of Israel's Radical Right, Op.cit., p.146.
- 21- Don Peretz, "The Earthquake: Israel's Ninth Knesset Elections", Middle East Journal, Volume 31, Number 1, Summer 1977, pp. 251- 266.
- ٢٢- أسالة رشيد يوسف سخل، «تأثير التغييرات الديموغرافية والاقتصادية- الاجتماعية على تنامي صعود اليمين في إسرائيل»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٢٠، ص. ٥.
- ٢٣- المرجع السابق، ص. ٢.
- 24- "Sharon's Disengagement Plan: A Likud perspective", The Washington Institute for Near East Policy, June 14, 2004.
- 25- "Kahanism Won. Israel Is now closing in on a Right-wing, Religious, Authoritarian Revolution", Haaretz, November 2, 2025.
- ٢٦- تيسير محيسن، «صعود اليمين المتطرف في إسرائيل: في نشأة الصهيونية الدينية وتحولاتها وتأثيرات فوزها الانتخابي»، السفير العربي، ١٢ يناير ٢٠٢٣.
- 27- "Ministers say Sa'ar joining coalition boosts national unity crucial for winning war", The Times of Israel, September 30, 2024.
- ٢٨- برهوم جرابسي، «الأحزاب الدينية حازت على ٣٠٪ من أصوات الإسرائيليين وزادت أصواتها ب ٤٥٪ خلال عامين»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢.
- ٢٩- تيسير محيسن، مرجع سبق ذكره.
- ٣٠- المرجع السابق.
- ٣١- ماهر الشريف، «كيف أصبحت الصهيونية الدينية قوة سياسية رئيسية؟»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩ يونيو ٢٠٢٤.
- 32- Samuel Plapinger, "Israel's new government is the most far-right in its historyhow will this impact its Middle East partnerships?", The Center for Naval Analysis (CAN), January 19, 2023.
- ٣٣- مايكل هوروفيتز، «المحرض والأيدولوجي: لمحة عن الثنائي اليميني بن غير وسموتريتش: الأول محرض من الطراز الرفيع أما الثاني فأقل هذيانا»، مجلة المجلة، ١٩ يناير ٢٠٢٤.
- 34- Hadas Gold, Op.cit.
- ٣٥- عيبير ياسين، «المشهد الفلسطيني: المزيد من العنف والقليل من السياسة»، في: ملف انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين- نوفمبر ٢٠٢٢ (إسرائيل في مفترق طرق... تحديات الداخل وغيباب التسوية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ص. ٢٥- ٣٢.
- ٣٦- هنيدة غانم، «أقصى اليمين الجديد في إسرائيل ومشروع بناء الهيمنة الشاملة»، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، السنة ٢١، العدد ٢٨، شتاء ٢٠٢٣، ص ص. ٨٥- ١١٤.
- ٣٧- للمزيد حول التساؤلات التي طرحتها انتخابات ٢٠٢٢، انظر: عيبير ياسين، «اليمين المتطرف والديمقراطية في إسرائيل: دراسة حالة حكومة نتنياهو السادسة»، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد ٩٤، أبريل ٢٠٢٤، ص ص. ٤٨- ٧٤.
- ٣٨- أشرف عثمان بدر، «قراءة تحليلية في خطة الحسم لحزب الصهيونية الدينية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أبريل ٢٠٢٣، ص. ٤.
- ٣٩- إبراهيم خطيب، «حراك كاهانا: الأصول والتأثير في السياسة الإسرائيلية»، مؤسسة فنك Fanack، هولندا، ٢٨ يوليو ٢٠٢٢.
- 40- Michael Young, "The Iron Wall revisited", The Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, March 27, 2029.
- 41- Joshua Leifer, "Kahane's ghost: How a long-dead extremist rabbi continues to haunt Israel's politics", The Guardian, March 20, 2025.

- ٤٢- إبراهيم خطيب، مرجع سبق ذكره.
- 43- Joshua Leifer, Op.cit.
- ٤٤- إبراهيم خطيب، مرجع سبق ذكره.
- ٤٥- «وزير إسرائيلي: هجرة سكان غزة لدول العالم هي الحل الإنساني الصحيح»، موقع الجزيرة نت، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣. وكذلك: «بن غفير: الحرب فرصة لتشجيع هجرة سكان غزة»، سكاي نيوز عربية، ١ يناير ٢٠٢٤.
- 46- Joshua Leifer, Op.cit.
- ٤٧- إبراهيم خطيب، مرجع سبق ذكره.
- ٤٨- المرجع السابق.
- ٤٩- «قانون أساس: الكنيست»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل «عدالة»، متاح على الرابط التالي:
<https://www.adalah.org/ar/law/view/335>
- ٥٠- «كاخ»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، متاح على الرابط التالي: <https://shorturl.at/AK050>
- ٥١- سليفان سيبيل، «إيتمار بن غفير، أو قصة صعود إسرائيلي فاشي إلى الحكم»، أوريان ٢١، ٨ ديسمبر ٢٠٢٢.
- 52- RogelAlpher, "Eyal Zamir Is the Israeli Army's First Kahanist Chief of Staff" Haaretz, March 23, 2025.
- 53- Gideon Levy, "30 years ago, the Kafir Qana Massacre shook Israel, Today, it would be another drop on the ocean", Haaretz, April 3, 2025,
- 54- Rachel Fink, "What Is the 'Status Quo' at Jerusalem's Temple Mount/AI Aqsa, and Why Is It So Precarious?", Haaretz, August 28, 2024.
- 55- Zein Khalil, "Israeli defense minister accuses Ben-Gvir of trying to 'blow up' Middle East over AI-Aqsa status quo", Anadolu Agency, July 24, 2024.
- 56- "Far-right Israeli minister storms into AI-Aqsa Mosque in occupied East Jerusalem", Middle East Monitor, April 2, 2025.
- 57- Jeremy Sharon, "Far-right Israeli minister storms into AI-Aqsa Mosque in occupied East Jerusalem", The Times of Israel, March 24, 2025.
- ٥٨- كفاح زبون، «بن غفير يتهم رئيس «الشاباك» بمحاولة انقلاب»، الشرق الأوسط، ٢٩ مارس ٢٠٢٥.
- ٥٩- «تغلغل الكهانية في الشرطة: ننتيا هو يتهم رئيس الشاباك بمحاولة إسقاط حكومة اليمين»، عرب ٤٨، ٢٤ مارس ٢٠٢٥.
- 60- Avi Issacharoff, "Smotrich continues to weaken PA, bolster Hamas in West Bank", Y Net News, April 6, 2024.
- ٦١- أشرف عثمان بدر، مرجع سبق ذكره، ص. ٣.
- ٦٢- المرجع السابق، ص. ٣.
- ٦٣- إبراهيم خطيب، مرجع سبق ذكره.
- ٦٤- «خطة إسرائيل الحاسمة.. سموتريتش يخير الفلسطينيين بين البقاء دون حقوق والهجرة والرصاص»، روسيا اليوم، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.
- 65- Yaakov (Mendy) Or, "What is Smotrich's frightening, suicidal plan for Israel's future?", The Jerusalem Post, May 30, 2023.
- ٦٦- «تستولي على ١٤٪ من مساحة الضفة.. الكشوف عن مدى تورط الحكومة الإسرائيلية في تمويل المزارع الرعوية الاستيطانية»، وكالة صدى نيوز، رام الله، فلسطين، ٤ إبريل ٢٠٢٥.
- 67- "Israel ramps up settlement and annexation in West Bank with dire human rights consequences", united Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR), March 18, 2025.



- 68- Emma Farge, "Israeli settlements expand by record amount, UN rights chief says", Reuters, March 9, 2024.
- 69- Jeremy Sharon, "Ben Gvir calls to 'encourage emigration', resettle Gaza at ultra-nationalist rally", The Times of Israel, May 14, 2024.
- 70- Bethan McKernan, "Israel is 'seizing territory' and will 'divide up' Gaza, Netanyahu says", The Guardian, April 2, 2025.
- 71- Jacob Magid, "Knesset votes overwhelmingly against Palestinian statehood, days before PM's US trip". The Times of Israel, July 18, 2024.



المشروع الإسرائيلي بين النجاحات والإخفاقات

د. طارق فهمي

أستاذ العلوم السياسية - رئيس الوحدة الفلسطينية والاسرائيلية
المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط

في هذا السياق، سيظل هدف تجفيف منابع التهديدات هدفًا إسرائيليًا كبيرًا وواضحًا ومهمًا وينبغي التعامل معه وفق رؤية إسرائيلية، وحسب ما يجري من تحركات راهنة على طول الجبهات التي تصنفها إسرائيل بالعدائية. وبالتالي، فإن اتفاق المستويين السياسي والعسكري الإسرائيلي في الوقت الراهن على ضرورة إنتهاء المخاطر التي تواجه الدولة بعمل عسكري غير مسبوق، وباستخدام كل الوسائل والطرق المتاحة والتي يعمل عليها الجيش الإسرائيلي ويصارع عنصر الوقت للوصول إليها. إلا أن الإشكالية الكبرى التي تواجه إسرائيل مرتبطة بأن هذه الترتيبات الأمنية ستأخذ وقتًا طويلاً وممتدًا، ربما لسنوات، قبل الوصول إلى هذا الأمر، وهو ما يؤكد على أن إسرائيل لن تنجح كما يتوهم المستويان العسكري والسياسي في تحقيق المكاسب الاستراتيجية أو العسكرية بسهولة والانتقال إلى الوضع الآمن بالكامل في ظل ما يجري، فالمقاومة الفلسطينية لن تنتهي في قطاع غزة أو الضفة، كما أن الفصائل في العراق وسوريا واليمن أبعد من أن تلاحقها القوات الإسرائيلية على عكس ما يجري في الداخل الفلسطيني أو الجنوب اللبناني، وبرغم العمليات الأمريكية الراهنة على معقل أنصار الله «الحوثيين» في اليمن.

ثانيًا: نجاحات أم إخفاقات؟

ليس لإسرائيل قدرات فوق تقليدية تستطيع أن تحسم المواجهات على أي من الجبهات التي تدعي أنها سبعة جبهات قادرة على تهديد أمن إسرائيل، بل وبقائها في الإقليم، ما يتطلب استخدام أمثل للقوة العسكرية والعمل على التصعيد وتبني مقاربات مباشرة تستند على القوة الكبيرة والمنظمة التي تستطيع أن تتعامل مع مصادر الخطر الآني والمحتمل. صحيح أن قدرات حماس قد تضررت بصورة كبيرة وصحيح أن باقي «الوكلاء الإقليميين» يتعاملون وفق مقاربة الخطر الصاروخي فقط، لكن مع مرور الوقت سيعملون على تطوير قدراتهم وإمكانياتهم مثلما فعل حزب الله ومن قبل

تتصاعد الأوضاع في إسرائيل بوتيرة عالية مرتبطة بنزعة عسكرية كبيرة ولافتة تركز على ضرورة تنحية الخيارات السياسية والدبلوماسية في الإقليم، وتبني مقاربة عسكرية كبيرة لحسم كل الخيارات والمخاطر التي تواجه إسرائيل في محيطها الإقليمي، وعدم التركيز على خيارات سياسية من أي نوع. ما يشغل إسرائيل في الوقت الراهن، وبعد أن اختارت استئناف الحرب على قطاع غزة مجددًا، التعامل العاجل بمنطق القوة العسكرية مع الجبهات الأخرى المناوئة، والتي يجب وفقًا لمفهوم إسرائيلي، سرعة التعامل معها في إطار سلم الأولويات الموضوع في الوقت الراهن جنبًا إلى جنب مع بنك الأهداف الذي تعمل عليه إسرائيل، وفي نطاق أشمل من السيناريوهات الجاري العمل عليها.

أولاً: توافقات قائمة

يتفق المستويان السياسي والعسكري معًا في هذا التوقيت على الاستمرار في العمل العسكري إلى آخره وعدم التراجع عن العمل العسكري في غزة وسوريا ولبنان، ما يفسر تصاعد النزعة العسكرية لدى وزراء الحكومة وعناصرها، وفي إطار من الزيادات الكبرى على التصعيد، والعمل في عمق الجبهات المناوئة والذي سيتغير دوريًا ومع كل مرحلة يمكن للجيش الإسرائيلي التعامل معها والبناء على معطياتها السياسية والإستراتيجية. وضع يتضح في الوقت الراهن من التصعيد في لبنان، والذي امتد إلى الجبهة السورية وفي إطار التعامل الإسرائيلي مع دول الجوار الإقليمي بدليل إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن خطة إسرائيلية جديدة تستهدف تقطيع أوصال قطاع غزة، معلنًا إنشاء محور موراج، لفصل خان يونس عن رفح الأمر الذي سيؤدي لتقطيع أوصال القطاع بين شماله، ووسطه، وجنوبه، وإحكام السيطرة العسكرية عليه حيث وسّع الجيش سيطرته على شمال القطاع وبيت لاهيا وبيت حانون ومناطق أخرى، وزاد من المنطقة العازلة في جميع أنحاء القطاع.

والبعيد والتخوف من احتمالية تكرار ما جرى في ٧ أكتوبر على الجبهة الشمالية في المدى الطويل، واستمرار حالة العداء الإقليمي لها.

إن الهدف الرئيسي لدولة الاحتلال في الوقت الراهن هو العمل في دائرة من الخيارات الصعبة التي تخرج الدولة من فشلها وإخفاقاتها السياسي والاستراتيجي الراهن، ورغم كل المحاولات التي بذلت في أطر من الأولويات التي تعمل عليها الحكومة الإسرائيلية بمكوناتها اليمينية المتطرفة والتي تحاول المعارضة مواجهتها والعمل على تشكيل كتلة صلبة من الشخصيات الراضية لسياسات نتنهاهو.

١ - وضعية الجيش الإسرائيلي

في هذا السياق المتردي، يعاني الجيش الإسرائيلي في هذا التوقيت من حالة كبيرة من التردّي والانقسام جراء استمرار المشهد الراهن على حاله وتأجيل المواجهة بين نتنهاهو ومكونات الائتلاف اليميني الحاكم وبين الجمهور الإسرائيلي الذي ما زال يقوم بحالة من الحراك الشعبي والدوري رافضاً كل ما أعلنته الحكومة الراهنة من وعود وأمنيات. ويواجه الجيش الإسرائيلي ولأول مرة في تاريخه منذ إنشاء الدولة أزمة حقيقية على مستوى القيادات العليا والوسطى، وهو ما سينعكس بالفعل على مهام وأولويات الجيش في الفترة الراهنة والمتنظرة والمتعلقة بالحرب في غزة واستمرار وقوع عمليات في الضفة الغربية إضافة للمخاطر المتعلقة بالمواجهة مع إيران، وقدرة الجيش الإسرائيلي على التعامل مع ومواجهة ما يجري، الأمر الذي قد يؤثر على استعدادات الجيش القتالية، والقيام بالتدريبات والمناورات الدورية المقررة وفق خطة الجيش السنوية.

تزامن ما سبق مع استمرار حالة الانقسام الكبيرة في كافة قطاعات الجيش، وإبلاغ نحو ٢٠٠ طيار من تشكيلات القوات الجوية قائد القوات بتجميد خدمة الاحتياط النشطة بهم، وهؤلاء يقودون عمليات مهمة في مسارح عمليات لها أولوية وفق خطة تطوير الجيش. وكذلك

حماس والحوثيين في الوقت الراهن، ما يؤكد أن إسرائيل ستكون أمام تحديات صعبة ومواقف كبرى تتطلب التعامل العاجل وعدم الانتظار خاصة وأن القوة الكبيرة لإسرائيل ممثلة في القوة الخشنة والصلبة والمناعة تتآكل.

مع ذلك، فإن ما يشغل إسرائيل كدولة كيف تحولت القوة الإسرائيلية، بصرف النظر عن تصنيفها، إلى قوة عقيمة، حيث لم يعد لإسرائيل القدرة على توظيف ما لديها منذ سنوات طويلة في إطار الرادع الرئيسي الموجه إلى القوى المناوئة لدولة باتت على حافة الهاوية بصرف النظر عما يجري وفي ظل حالة الانقسام والتشردم الموجودة فيها، والتي امتدت من مواقع الإعلام الموجه إلى الساحة السياسية الحزبية بالكثير من التوترات التي قسمت المجتمع الإسرائيلي في ظل إخفاقات حقيقية وحالة من التشردم الداخلي المتعلق بحالة الفساد في الجيش، والتحقيقات التي تجري بسرقة السلاح الإسرائيلي وبيعه إلى فلسطينيين، وغلق التحقيقات الخاصة بالتقصير الذي جرى في أجهزة الاستخبارات العسكرية وسائر أجهزة الأمن الأخرى، الشاباك والموساد، بل وفرض التعتيم الإعلامي والسياسي عن شخصيات كبرى، والاستقالات الكبرى التي تمت في الجيش، وحالات الانتحار والتسرب من أداء الخدمة العسكرية، وهجرة أكثر من مليون إسرائيلي خلال السنوات الأخيرة غادروا الدولة خلال السنوات الأخيرة وتزايدوا بعد الحرب على قطاع غزة، إضافة للصراع الحقيقي داخل المستويين السياسي والعسكري والذي أدى إلى إقالات واستقالات لقيادة عسكريين كبار.

ثالثاً: خريطة الواقع الراهن

يشير الواقع الراهن إلى أن إسرائيل باتت دولة تعاني من حالة غير مسبوقة في تاريخها القصير ومن وجودها في الإقليم، ليس في ملف الحرب على غزة واحتلال مساحات من الأراضي السورية واستمرار مواجهتها في جنوب لبنان ورغم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، بل فيما يجري من تخوفات حقيقية من المستقبل القريب

والدخول في انتخابات متتالية أدت إلى تبعات عدة داخليًا، ومست التحالفات الإسرائيلية في نطاقها الإقليمي بل ومع أقرب الحلفاء لإسرائيل متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من تحوف قيادات الجيش من احتمال إقدام نتياهو على الاستمرار في تبني العمل العسكري.

في المجمل، لن يتوقف نتياهو عن مخططة في تنفيذ خطة إصلاح القضاء، وذلك على الرغم مما يجري من استمرار الاحتجاجات، وهو ما يضعه الجيش الإسرائيلي في تقديره ويتأهب للتعامل مع تبعاته خاصة مع مخططة بتفعيل دور الحرس القومي، وتداخل المهام والصلاحيات بين الجيش والشرطة وأجهزة المعلومات المختلفة والتي لن تقبل بهذا الوضع، وخاصة في ظل تراجع نسبة الاحتياط الملتحقين بالخدمة العسكرية والتي تشكل تحديًا كبيرًا للجيش الإسرائيلي في ظل معاناته من نقص كبير في القوى البشرية وإعلانه عن عمليات برية جديدة داخل قطاع غزة. والمعروف أن قوات الاحتياط تعد إحدى ركائز الأمن القومي الإسرائيلي، والقوة الضاربة والحاسمة في حروبها وصراعاتها، وعنصرًا أساسيًا في مفهوم الجيش الإسرائيلي، الذي تتكون بنيته من جيش نظامي صغير في الأوقات الاعتيادية، تدعّمه قوات احتياط كبيرة تنفذ مهامًا عسكرية واستخباراتية ولوجستية في الحروب وأوقات الطوارئ الوطنية.

وقد مني الجيش الإسرائيلي بخسائر بشرية كبيرة في قطاع غزة، إلى جانب انخراطه في جبهات قتالية أخرى مثل لبنان وسوريا، علاوة على عدم تأهيل الجنود المصابين والذين يعانون من أزمات نفسية الأمر الذي أثر في نسبة الملتحقين بالخدمة العسكرية من صفوف الاحتياط لأسباب مختلفة خاصة وأن طول المدة الزمنية للمواجهات كلف الدولة عبء مالي كبير. وقد انعكس طول أمد الحرب سلبيًا على الحالة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية لقوات الاحتياط، مما أدى إلى عزوفهم عن الالتحاق مجددًا بصفوف الجيش على مستوى الجنود والضباط. وتعاني إسرائيل من مشكلة حقيقية على صعيد

إبلاغ نحو ١٠٠ من ضباط الاحتياط في القوات الجوية قيادتهم بتجميد التطوع في خدمة الاحتياطي الروتينية، وإعلان عدد كبير من قوات العمليات الخاصة المتعاقدين مع الجيش أنهم يعتزمون إلغاء عقودهم الدائمة في حالة إقرار التعديلات القضائية. وإعلان ٧٠٠ من قدامي المحاربين في لواء جفعاتي بضرورة وقف الاعتداء على القضاء. وإعلان جنود الاحتياط من الوحدة الشهيرة (نخبة) ٨٢٠٠ برفض التطوع والاستمرار في المهام، والإعلان عن انخفاض جنود الاحتياط الذين يحضرون للخدمة دوريًا في شهر مارس ٢٠٢٥ الأمر الذي سيؤثر على خطة العمل للجيش دوريًا. بالإضافة إلى وجود حالة من الرفض المعلن وغير المعلن لبعض القادة العسكريين، ومنهم رئيسي الأركان والشاباك، وقيادات عليا في الاستخبارات العسكرية «أمان»، وداخل مجمع الاستخبارات العام «الموساد». والمعنى أن حالة عدم الاستقرار تعم الجيش الإسرائيلي بدليل تعثر خطة الإصلاح التي تجري في الوقت الراهن وحدوث حالة من التجاذب داخل الحكومة، واتهام قيادات الجيش بالسعي لتصدير أزمة موازية لأزمة التعديلات القضائية بهدف تأكيد حضورهم السياسي في المشهد، واتهام قيادات الجيش بالبحث عن دور قيادي في إدارة الدولة على المستوى المدني برغم ما تواجهه إسرائيل من تحديات ومخاطر حقيقية تتطلب التركيز على العمل العسكري، وهو ما سيؤثر على بعض المهام المحددة للجيش وفق خطة الإعداد الدورية.

٢- تجاذبات معقدة

تزامن ما سبق عرضه مع استمرار ضغط نتياهو لاستهداف القيادات العسكرية الراضية لهجه في التعامل ليس فقط بشأن التعديلات القضائية وإنما في سائر الملفات الأخرى. ويشار إلى أن نتياهو كان دائم الصراع مع كل وزير دفاع عمل معه نظرًا للصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها وزير الدفاع ورئيس الأركان في الساحة الإسرائيلية. وبوجه عام تحفظت المؤسسة العسكرية من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي

لا تصل إلى الـ ١٠٠ عام من عمر الدولة ما قد يؤدي إلى تبعات عدة ومخاطر حقيقية يمكن أن يكون لها تأثيراتها العميقة في تآكل الوجود الإسرائيلي بل وانحساره وتمشمه في ظل تنامي قدرات الفواعل من غير الدول، وتصاعد مخاطر جبهات ظلت ساكنة منذ سنوات مثل الجبهة المصرية ما يمثل تحديًا حقيقيًا أمام إسرائيل التي تتخوف من وصول قوتها الذكية والحشنة والناعمة إلى قوة عقيمة، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من التأثيرات السلبية على الداخل.

ومع استمرار وجود حالة من اليأس والاحباط والفشل لدى الجمهور الإسرائيلي الذي كان ينصت إلى إمكانيات القوة الكبيرة للدولة العظمى في إقليمها، فإذا بعملية طوفان الأقصى تغير من قواعد التعامل والواقع على الأرض، في إشارة إلى الخديعة الكبرى التي تعرض لها المواطن الإسرائيلي الذي بات يشكك في قدرات السياسة والعسكريين، ولم يعد يرى سوى مواجهات عسكرية فاشلة مع فصائل متعددة على جبهات مختلفة وليس جيوشًا نظامية، وفي ظل تساؤلات حول قدرة إسرائيل على الحرب على أكثر من جبهة، ما يؤكد على أن إسرائيل لم تعد تملك القدرات الكبيرة في ظل بحثها عن التسليح النوعي والحصول على مزيد من شاحنات طائرات إف-١٥ وإف-٣٥ ومقذوفات وذخائر متنوعة ما يقر بوجود حاجة إسرائيلية لمراجعة مواقفها الرئيسية، وإعادة ترتيب خياراتها بما سيؤثر على مكانتها العلمية والعسكرية في مجال صنع السلاح وتصديره وترويجه في الأسواق الخارجية، وغيرها من التأثيرات الكبرى.

٤ - مقارنة الداخل

في ظل عدم وجود ثقة لدى الجمهور الإسرائيلي في السياسة والعسكريين نتيجة للخطاب السياسي والإعلامي غير الصحيح، والذي لا يستند على حقائق محددة، بات من الواضح وجود حالة من الانقسام السياسي والعسكري بين النخب العسكرية والسياسية. وكذلك في ظل حالة تشكك كبرى فيما يجري من خيارات، خاصة وأن كل

القوة البشرية العسكرية فقد تطلبت الحرب التي شنتها على جبهتي غزة ولبنان، بما في ذلك الاجتياح البري، تعبئة معظم قوات الاحتياط، بواقع بلغ نحو ٣٥٠ ألف جندي. ومع استئناف الحرب في غزة، ووسط الخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة، تنامي في صفوف جنود الاحتياط سلوك رافض للخدمة، وشكوك بشأن دوافع الاستمرار في الحرب، لاسيما مع الإرهاق الشديد الذي يعاني منه جنود الاحتياط بعد خوضهم حربًا طويلة الأمد، حيث امتدت خدمة العديد منهم طوال مدتها، ما أدى إلى بعدهم عن عائلاتهم لأشهر متتالية، وفقدان بعضهم وظائفهم أو اضطرابهم للتخلي عن دراستهم (ثلث جنود الاحتياط الإسرائيليين خدموا أكثر من ١٥٠ يومًا، ونصفهم خدم أكثر من ١٠٠ يوم، أثناء ١٣ شهرًا من الحرب).

٣- استراتيجية مجابهة

تسعى إسرائيل بكل مؤسساتها وأجهزتها للقفز على عوامل الفشل والإخفاق التي واجهتها وما تزال برؤية استراتيجية وتكتيكية بعيدًا عن استخدامات القوة العسكرية العاشمة، ومحاوله اتباع نهج القوة المفرطة في الضفة الغربية وليس فقط في قطاع غزة بل امتد أيضًا إلى الضفة الغربية بصورة واضحة مع العمل على تكريس استراتيجية الأمر الواقع والمطالبة بإجراء عمليات ترحيل واجلاء للسكان الفلسطينيين من الضفة ما يشير إلى أن حالة الاخفاق ليست مقتصرة على ما جرى في قطاع غزة وسوريا وجنوب لبنان، وإنما ستمتد إلى مواجهة ما يجري في المستقبل، واحتمال أن يتكرر على جبهة الضفة أو الشمال، وهو ما يفسر اهتمام دولة الاحتلال بالعمل على كل المسارات الراهنة.

يظل هدف بقاء الدولة على رأس الأولويات الإسرائيلية المطروحة خاصة في ظل تخوف إسرائيل من عدم البقاء في الإقليم. ورغم ما تملكه إسرائيل من مقدرات حقيقية عسكرية وعلمية وتكنولوجية وأمنية، إلا أن العقيدة الصهيونية تتخوف من حالة الخروج من الإقليم، وأن

المكتملة، ما سيؤدي إلى مزيد من الخسائر الكبيرة لموازنة تعاني من حالة تأزم وتعيش على الدعم الخارجي بخاصة من المساعدات الأميركية، والمنظمات التطوعية التي تضخ الأموال خارج سياق الإقرار السنوي الذي يمر عبر الكونغرس، وبرغم ما تم إقراره في الموازنة الأخيرة من مخصصات محددة للتعامل مع مسار واتجاه الأحداث في قطاع غزة.

الثاني: يرى أن ما يجري في إطار المواجهة الحالية مرتبط في الأساس بقضية مهمة ورئيسية وهي وجود إسرائيل في محيطها الإقليمي، وأنها معرضة للحظة فارقة في تاريخها، في إشارة للهجوم الخاطف الذي قامت به حماس ويمكن أن يتكرر مع الشمال حيث القوة الكبيرة لحزب الله. وقد كشفت السردية الإسرائيلية، ونظرية الأمن التقليدية، والتي كانت تؤكد على قدرة إسرائيل النوعية، والحرب خارج حدودها، وذراعها الاستراتيجية الرادعة، بعض ما يطرح من مستجدات تتعلق بنظرية الأمن القومي ومرتكزاتها، ومن ثم كان الرأي الأرجح الاستمرار في المواجهة مع التركيز على استعادة الردع والقوة في مواجهة ما يجري.

من الواضح أن إسرائيل، حكومة ومؤسسة عسكرية، ستتجه إلى الاستمرار في مسار المواجهات المفتوحة وتوظيف قدرات الدولة في فرض موقف جديد في غزة، وفي مواجهة الأطراف "الوكيلة" لإيران، والتي تعمل في إطار متجدد بهدف الوصول إلى إسرائيل، واستهداف موانئ ومنشآت ومصالح استراتيجية في باب المندب والممرات الدولية والعربية، وهو ما ستعمل إسرائيل على مواجهته بصورة شاملة قبل الاتجاه إلى أي تهدئة.

يتطلب الموقف الراهن، سواء في جهتي غزة والضفة والخوف من اندلاع مواجهة جديدة مع حزب الله، إعادة تغيير نظرية الأمن الراهنة وبناء نظرية أمن قومي جديدة. ومع إعادة التأكيد على ضرورة إصلاح وتطوير الجيش الإسرائيلي من خلال خطط استباقية على رغم ما كان يتم من خلال خطط سابقة، والتي كانت تسعى

المحاولات التي طرحت لإقرار حالة التهدئة والوصول إلى أفق سياسي وإجماع وطني لم تفلح نتيجة لتعننت نتنياهو، كما فشل الحوار القومي لاعتبارات متعلقة بعدم وجود رغبة من الائتلاف الحاكم الذي يقوده نتنياهو في الدخول في شراكة، ولو مجتمعية وليست سياسية، ما يؤكد على أن كل العوامل التي خلفتها عملية طوفان الأقصى مستمرة ولن تتغير، وتحتاج إلى سنوات لإتمام ذلك الأمر في المدين القصير والمتوسط. وبصرف النظر عما هو متوقع في نطاق ما سيجري من ترتيبات أمنية واستراتيجية لن تقتصر فقط على قطاع غزة بل ستمتد إلى الضفة الغربية في إطار مخطط شامل يسعى بالفعل لتصفية القضية الفلسطينية، وحسم الصراع بعد سنوات طويلة من محاولات دولية وعربية لحل الصراع، الأمر الذي يعني أن عملية طوفان الأقصى أدت لانعكاسات عدة وهامة على كل المستويات.

رابعاً: المسارات المستقبلية

سيكون السؤال المشروع ما تأثير ما جرى في مواجهة طوفان الأقصى على مستقبل إسرائيل في الإقليم بعد أن باتت مهددة في وجودها، وأي مستقبل يواجهها في المدى المتوسط لدولة لم تستكمل بعد الـ ١٠٠ عام وتسعى للتعامل مع المشهد على أنه مسالة وجود وليس فقط حدود. ويظل التصور المطروح للتعامل مع تلك الأوضاع بين موقفين:

الأول: يؤكد على تحمل إسرائيل مزيد من المواجهات، أو الحرب على جبهات متعددة في نفس التوقيت. هذا الأمر سيؤدي لمزيد من استدعاء القوة العسكرية والقيام بعمليات كبيرة، ثم الشروع في مواجهات وترتيبات أمنية واستراتيجية مثلما هو جار في حال غزة، أو الاتجاه لمزيد من التسليح وتطوير منظومة الدفاعات الحديثة، مثل منظومة «السماء الحمراء» و«الليزر» و«مقلاع داوود»، مع تطوير القدرات الراهنة لمنظومة القبة الحديدية بدعم أمريكي، وغيرها من الإجراءات والتدابير المتطورة التي تدفع لمزيد من الخطوات الاستراتيجية والسياسية

ولهذا، فإن بقاء إسرائيل في الإقليم كدولة مقبولة أو منبوذة يحتاج إلى مقومات ومعطيات حقيقية، وليس فقط التوصل إلى معاهدات سلام تم اختبارها في الفترة الماضية وثبت أنها هشة وغير مؤثرة في ظل ما قامت به تل أبيب من خطوات وإجراءات غير مسبوقه في ظل الحرب الراهنة على قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان. ولهذا فإن المطروح في دوائر قادة الدولة السابقين ما يجعلنا نتوقف أمامه خاصة وأن ما يتردد يحمل بالفعل موقفاً مختلفاً وقلقاً بالغاً على مستقبل الدولة وبقائها كدولة مقبولة، خاصة وأن التخوف على مصير الدولة يتطلب الذهاب إلي سيناريوهات مختلفة تتجاوز عقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين، أو الإقرار بحقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلى العمل على خيارات أخرى تتعلق بتهديدات حزب الله، وإسكات صوت المدافع في الضفة الغربية وحسم جبهة غزة وتسكين جبهة اليمن، وعدم تعرض الدولة ومصالحها في الإقليم لخطر حقيقي واستهداف مباشر حيث ثبت جدياً أن إسرائيل غير قادرة على التواجد في محيط مقبول، أو دفع ثمن السلام المقترح في ظل استمرار المشهد الراهن من تطورات وتفاعلات حيث تزداد موجة العنف في المجتمع الإسرائيلي، والصراع الداخلي حول شرائح المجتمع، واستحداث أنماط جديدة للتعامل مع مواطنيها، ولعل ما جرى في الضغط في تجنيد الحريديم/ المتدينين ما يثير الكثير من الإشكاليات المتعلقة بالخطر الكبير على الدولة في ظل عودة توظيف القدرات الذاتية في التعامل، وبرغم استمرار الدعم الغربي اللامحدود لإسرائيل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

الخلاصة

برغم ما يطرح في الداخل الإسرائيلي من الرؤى السابق عرضها، والتي تنطلق من الحرص على بقاء الدولة في الإقليم، إلا أن الإشكالية الرئيسة مرتبطة بالفعل بتقبل ما يطرح في مجتمع قائم أصلاً على الكانتونات والعمل في جزر منفصلة برغم ما يجمع الجمهور الإسرائيلي من

لتشكيل جيش حديث يتبع أحدث الأنماط في المواجهة العسكرية والاستراتيجية، ما يؤكد أن ما سيجري، من الآن فصاعداً في إسرائيل مرتبط بالفعل برغبة حقيقية في الوجود في الإقليم كدولة كبيرة لديها قدرة على الردع والمواجهة والعمل، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال حلول جذرية متكاملة وليس إتباع خطط نظرية غير واقعية في ظل تبدل خريطة التهديدات المواجهة لأمن إسرائيل، بل ومراجعة أسس ومحددات المشروع الصهيوني بأكمله.

إن مستقبل إسرائيل في الإقليم تكتفه الكثير من الهواجس والإشكاليات فبرأي الكثير من الأكاديميين والسياسيين والعسكريين السابقين داخل دولة الاحتلال على إسرائيل أن تقوم بدورها وتتخلي عن الأرض وتقبل بوجود الآخر والتخلي عن ظاهرة الاستعلاء والإقصاء ما يتطلب الإيمان بضرورة وجود دولة للجانب الفلسطيني، وهو أمر يحتاج إلى مراجعات في ظل رفض اليمين الإسرائيلي طرح هذه الفكرة من منبعا. كما أنه -وفي المجمل- والتفاف على الدوران في حلقة مفرغة فإن إسرائيل قد تقبل، وتحت ضغط دولي أمريكي على وجه الخصوص، ومع إعادة ترتيب الداخل الإسرائيلي وبصرف النظر عن استمرار الأحزاب اليمينية في الحكم، التعامل وفق مقاربة جديدة مع عدم التخلي عن ثوابت العقيدة القتالية والمصالح الكبرى لإسرائيل كدولة في الإقليم حيث تراهن إسرائيل، وفقاً لأصوات في المؤسسة العسكرية، على أنها تواجه حسابات معقدة وصعبة في الإقليم، وأنه ما لم يتم اتخاذ إجراءات وتدابير حقيقية، فإن الأمر سيزداد تردياً حيث ترى في ظل تعليية خيار القوة والعنف، واتباع استراتيجية إقصاء ورفض الآخر، والمضي قدماً في اتجاه خيارات صفرية لتأكيد قوتها ومكانة جيشها الذي تعرض لحالة غير مسبوقه قد تدفع إسرائيل ومؤسساتها العسكرية لتبني استراتيجية القوة في كل الخيارات وعدم التهذئة، وبما تملكه إسرائيل من وفرة عنصر القوة التي قد تستخدمها في التعامل والمواجهة مع كل ما يحيط بها من مخاطر وتحديات.



مقومات حقيقية تقوم على الصهر والاندماج والعمل معاً، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة في ظل الدعوة لتغيير أسس المشروع الصهيوني الراهن بل وأسس ومرتكزات ومحددات النظام السياسي الإسرائيلي، وصياغة مشروع متكامل بديل، وإعادة ترتيب الأولويات في الفترة المقبلة من أجل بناء مناعة وطنية جديدة في ظل المتغيرات الجارية حول إسرائيل، وإمكانية استهدافها من الجبهات المناوئة الأمر الذي سيتطلب مراجعة كاملة، وإعداد خريطة بالتهديدات المحتملة على الأمن القومي الإسرائيلي.



إسرائيل بين انهيار المؤسسة وترهل النظام السياسي

د. حسن أبوطالب

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أولاً: تحدي المؤسسة، في جيش الاحتلال

في ظل هذه البيئة النفسية الجماعية، اندفع مئات الضباط والجنود في أسلحة متعددة، الجوية والبحرية والاستخبارات والأمن العام، والطيران المدني وبعض الأطباء المدنيين، منهم من في الخدمة الفعلية الدائمة ومنهم من في خدمة الاحتياط، ومنهم المتقاعدون، جميعهم يطالبون بوقف الحرب، وألوية تحرير الأسرى لدى حماس أياً كان الثمن، بما فيه وقف الحرب، ومحاسبة المسؤولين عن الإخفاقات الميدانية المتكررة التي أدت إلى نجاح حركة حماس تنفيذ خطتها المعنونة «طوفان الأقصى» في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وهي الاحتجاجات التي وصفها نتنياهو بأنها خيانة، وتثير الفوضى، ومدفوعة من الخارج دون أن يقدم الدليل، في مناورة مشهودة لتجاهل الدلالات الرئيسية لتلك الاحتجاجات، والالتفاف عليها.

خطورة احتجاجات العسكريين أنها تصادم مع التقاليد والنظم الواجبة النفاذ بدون أي اعتراض، وهي التقاليد المعمول بها في المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية في كل البلدان، والتي يُعد الخروج عليها نوعاً من التمرد والعصيان يتعرض أصحابه للعقوبات القاسية في الأيام العادية، ويرتفع مستوى العقوبة أثناء الحرب. وثمة أبعاد متداخلة لهذا التطور المثير الذي لم تشهد إسرائيل من قبل؛ ويفتح كثيراً من الملفات الخاصة بسيرورة الدولة وحالة التشوش التي تغطي على المجتمع ككل. نشير إلى بعضها على النحو التالي:

– الشرعية المفقودة للحرب: تجسد الاحتجاجات شعوراً لدى العسكريين، وهم القائمون أساساً على تدمير القطاع وقتل سكانه بدم بارد، بأن ما يقوم به جيش الاحتلال لم يعد له أية ضرورة عسكرية، فقد تم تدمير القطاع بالفعل وقتل آلاف الفلسطينيين من الأطفال والنساء والشيوخ، وإصابة مئات الآلاف، بأكثر أنواع القنابل الأمريكية فتكاً وتدميراً، فضلاً عن نهج تجويع الفلسطينيين عن بكرة أبيهم، ومنع كل وسائل الحياة عنهم، ومع ذلك لم يتحقق ما يتمسك به نتنياهو والمتطرفون حوله من

تمر إسرائيل بحالة من اللا يقين بشأن البقاء والقابلية للاستمرار كنموذج حكم وكدولة. تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول ما يدعيه بالحرب على عدة جبهات من أجل ضمان وجود الكيان/ الدولة، والتي يكررها مسؤولون عسكريون وسياسيون وإعلاميون متطرفون، تعكس شعوراً جارفاً داخلياً مملوءاً بالخوف والقلق بأن النهاية باتت قريبة. على الصعيد المجتمعي، تسود نغمة تشاؤمية عنوانها الرئيسي تراجع الديمقراطية وصعود الاستبداد وتسلط الحكومة اليمينية المتطرفة على مؤسسات الدولة الأخرى، ما يعنى انحرافاً عن التقاليد التي طالما كانت لديهم محل فخر وتباهٍ ولكنها لم تعد كذلك الآن.

سياسيون معارضون يدعون إلى العصيان المدني لإجبار الحكومة على قبول الانتخابات المبكرة بهدف التخلص منها عبر الانتخابات إن تقرر. المظاهرات التي تخرج بالآلاف على مدى العامين المنصرمين، ما قبل «طوفان الأقصى» وما بعده، تطالب الحكومة بتغيير السياسات والمواقف بشأن خطة التعديلات القضائية، ثم وقف الحرب في قطاع غزة، والمطالبة بصفقة لتبادل الأسرى سريعاً قبل أن يقتل الجيش الإسرائيلي ما بقي منهم على قيد الحياة. قرارات رئيس الحكومة بالتخلص من المسؤولين الذين يراهم يقفون ضد مصالحه الذاتية وتشبهه بالسلطة، كما هو الحال مع رونين بار رئيس جهاز الأمن العام «الشاباك»، الذي أقرت الحكومة عزله بينما جمدت المحكمة العليا القرار، وعزلت المستشارية القضائية غالي بهاراف ميارا بسبب اعتراضاتها القانونية على الكثير من القرارات الحكومية، كلها تطورات تجسد بدورها حالة تخلخل في الأداء المؤسسي ما بين المستوى السياسي التنفيذي ومختلف المؤسسات الأخرى، فضلاً عن حالة رفض مجتمعي يتصاعد بين يوم وآخر، لكنه حتى اللحظة لا يؤدي إلى شيء ملموس يوقف حالة التخلخل هذه، ما يرفع من مستوى الإحباط المجتمعي العام، نظراً لأن الحكومة ورئيسها، وفقاً لمحللين إسرائيليين وأمريكيين، لا يعيرون اهتماماً بمطالب الشعب، ويسخرون منها، ويصرون على التمسك بعكسها لاعتبارات شخصية بالدرجة الأولى.

فشلاً في إسرائيل. حاولوا تسميتها «السيوف الحديدية»، وتنتياهاو دفع بقوة لتسميتها «حرب النهضة». ولكن هذه الحرب ستذكر كـ «حرب ٧ أكتوبر»، على اسم يومها الأول، الذي تعرضت فيه إسرائيل للهزيمة العسكرية الأكبر والأكثر إهانة في تاريخها. لقد أدرك رئيس الأركان زامير، بتأخير مؤسف، أنه عُين في المنصب على يد مستوى سياسي فاسد، يتوقع منه تحريك حرب سياسية مخادعة، والتضحية بالمخطوفين والجنود لصالح احتلال القطاع وإدارته بحكم عسكري. هذه حرب لا إجماع حولها، ولا يوجد جنود بها في الكفاية».

مثل هذه الآراء التي بدأت تفصح عن نفسها في مقام النقد اللاذع للحرب على القطاع، وإن أتت متأخرة، تفتقر إلى الاعتراف الواضح بالذنب تجاه القيم الأخلاقية والإنسانية بشكل عام، وتجاه الضحايا الفلسطينيين بشكل خاص، ومع ذلك تعكس حالة الانقسام السياسي في إسرائيل، وكيف أثر طوفان الأقصى، ليس فقط على نظرية الردع الإسرائيلية، وإنما أيضاً على فقدان القواسم المشتركة بين القوى السياسية والفكرية في الكيان، وهذا في حد ذاته أحد مكونات التداعي المجتمعي، والذي فجر جدل العصيان المدني، كما ستم الإشارة إليه لاحقاً.

– اعتراضات بلا أخلاق: أحد الأبعاد واجبة التأمل، تتعلق بالبعد الأخلاقي والإنساني في عرائض التمرد والرفض، ففي كل العرائض كان التركيز على أولوية تحرير الأسرى لدى حماس، والحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين المفترض أنهم يحتلون القطاع ويعيشون فيه فساداً ما بعد فساد، وبعض العرائض وجدت إشارات عابرة للحفاظ على الأبرياء دون تحديد من هم هؤلاء الأبرياء المقصودين. هنا تتجلى النزعة اللا إنسانية لدى كل هؤلاء المعارضين، وتجاهلهم التام لمصير هؤلاء الذين يتم قتلهم وتدمير حياتهم في كل ساعة، وهم الفلسطينيون.

هذه المفارقة بين الاعتراض وعدم شرعية الحرب وبين فقدان الطابع الأخلاقي والإنساني وصفها جدعون ليفي في مقال نشرته هآرتس في ١٧ أبريل ٢٠٢٥، تحت

أهداف الحرب، كتحرير الأسرى بالقوة، والقضاء الشامل على حركة حماس، واستعادة الردع المفقود، والتي يتم تكرارها صباحاً ومساءً كمبرر لمزيد من القتل والتجوع والانتقام لإشباع رغبة شريرة لا أكثر ولا أقل، فضلاً عن إفشال أي جهد للمحاسبة الواجبة، وتأجيل محاكمات فساد رئيس الحكومة، دون أدنى اكتراث لمصير الأسرى الإسرائيليين أنفسهم، الأحياء والأموات معاً.

ذكرت صحيفة «هآرتس» في تقرير لها بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٥ عن أزمة العصيان لدى جيش الاحتلال أن الجيش ينتابه «شيء من البلبلة إزاء إدارة الحرب في غزة. فهو يعرف أن الحرب باتت بلا هدف، وغدت حرباً للمجرد الحرب، لأن هذا ما تقتضيه مصلحة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو». ووفقاً لمصادر رفيعة في الجيش وأجهزة الاستخبارات ووحدرة الأسرى والمفقودين، فإن الحرب على غزة وفقاً للصحيفة «لا تشمل أهدافاً واضحة وقابلة للتحقيق، وتشكل خطراً شديداً على المخطوفين، وتخلد وحسب الأسباب التي لا تزال تجعل الحرب مستمرة منذ سنة ونصف السنة».

عرائض التملل من الحرب التي بلا هدف واضح، وضعت قيادة الجيش، لاسيما رئيس الأركان الجديد إيال زامير، أمام إشكالية التعامل مع هؤلاء المعارضين، فإن تم إقصائهم سينخفض عدد المطلوب استدعاؤهم للاستمرار في القتل والتدمير أو ما يصفونه بالكفاءة العملية، وإن تم التغاضي عنهم فإن روح التمرد سوف تتسع، وفي كلا الأمرين، هناك وضع شائك، يمكن وصفه بالترهل المؤسسي الذي يتناقض مع كل المعايير التي تعمل على أساسها الجيوش.

غياب شرعية القتال تكشف بدورها حدود ما يدعيه جيش الاحتلال بالانتصار على حماس، وثمة رؤى صمدت لمدة عام ونصف ولكنها صدمت من حجم الخداع الذي يمارسه المستوى السياسي، والقادة العسكريون الذين يخضعون لرغبات المستوى السياسي بلا ذرة من عقل، فالحرب في غزة، حسب أورى مسغاف، هآرتس، ١٧ أبريل ٢٠٢٥، هي: «الأكثر

المدافعون عن احتمال الانزلاق إلى حرب أهلية يستندون إلى اتساع الشرخ بين الحكومة وبين فئات عريضة في المجتمع، وهو شرخ يزداد اتساعاً مع استمرار الحرب الفاشلة واللا أخلاقية التي يصر عليها المستوى السياسي، بالرغم من كل الضغوط الشعبية والمطالبات التي ينادي فيها رموز سياسية وعسكرية بوقف الحرب. فقد حذر رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية الأسبق، أهارون باراك، من أن «إسرائيل قد تصل إلى مرحلة الحرب الأهلية بسبب تفاقم الانقسامات الداخلية»، مؤكداً ضرورة منع «استبداد الأغلبية». ووصف إيهود باراك، رئيس الوزراء الأسبق، الأمر بأن «المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع الإسرائيلي اليوم هي الانقسام العميق بين الإسرائيليين أنفسهم، وهو ما أسميه الجبهة الثامنة، وهذا الانقسام يتفاقم وقد ينتهي كما ينتهي القطار الخارج عن القضبان، بالانحدار إلى الهاوية وحدث حرب أهلية»، والتي وصفها بحرب الأخوة التي ستطيح بكل شيء. زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد أمام إحدى المظاهرات الحاشدة في تل أبيب، قال: «إن حكومة بنيامين نتنياهو فعلت كل ما في وسعها لبدء حرب أهلية وعلينا ألا نسمح بهذا»، داعياً إلى سلسلة من الإضرابات في الاقتصاد والكنيست والسلطات المحلية والجامعات والمدارس لمنع «تدمير الديمقراطية»، حسب وصفه. القيادي في حزب «معسكر الدولة» والرئيس الأسبق لأركان الجيش الإسرائيلي غادي أيزنكوت صرح للقناة ١٢ الإسرائيلية بأن «نتنياهو يتحدى دولة إسرائيل الديمقراطية. يجب اتخاذ خطوات لم تتخذ من قبل، منها إغلاق الاقتصاد الإسرائيلي لأسابيع وإخراج الجماهير إلى الشوارع».

أما الراضون لاحتمال الوقوع في فخ حرب أهلية، يرون الجدل حول مفهوم الحرب الأهلية هو نتاج طبيعي لجدل سياسي بين آراء مختلفة، مع التأكيد على أن حرباً أهلية في الكيان هو أمر مستحيل. في الوقت ذاته يدعون إلى عدم ترك الشرخ القائم في البلاد ليتسع أكثر مما هو عليه، في اعتراف غير مباشر بأن المجتمع السياسي والقوى المدنية منخرطون في حالة صراعية ولا توجد مبادرات عملية لرأب الصدع المتفاقم. فمجرد الدعوة إلى الوحدة في

عنوان ساخر، وهو: «نظرية الأخلاق لدى الإسرائيليين: ليس في قطاع غزة سوى ٥٩ إنساناً». ووفقاً له، فإن كل رسائل الاحتجاج ضد الحرب تستحق التقدير؛ جميع هذه الرسائل جاءت متأخرة، وجبانه. إرسالها قد يولد انطباعاً بأن ٥٩ شخصاً فقط يعانون الآن في قطاع غزة، وكأنه لا أحد حولهم، وكأنه لا يوجد ٥٠ ألف قتيل أو عشرات آلاف الأطفال الأيتام والمصابين بالصدمة والمعاقين، أو ٢ مليون نازح معوزين لكل شيء. يستطرد ليفي قائلاً: «حسب الرسائل، المخطوفون هم فقط ضحايا الحرب. ومن يقرأ الرسائل الشجاعة، يقرأ نظرية الأخلاق الإسرائيلية المشوهة والانتقائية، حتى في أوساط أفضل الأشخاص. الأمر الفظيع الموجود بين السطور، أنه إذا تم تحرير المخطوفين (فقط إذا تم عزل نتيناهو)، حينئذ يمكن مواصلة سفك الدماء في القطاع بدون عائق. لأن الحرب حرب عادلة في نهاية المطاف». وفي «الوقت الذي يفرح فيه كثيرون من هذه الرسائل، ثمة إصابة بالصدمة لعدم وجود أي رسالة تطالب بإنهاء الحرب في المقام الأول بسبب كونها جريمة ضد الإنسانية»، وفقاً ليفي.

- انقلاب عسكري محتمل: ربط بعض المحللين الإسرائيليين، والأمريكيين أيضاً، بين هذه الاحتجاجات، سواء التي اندلعت قبل طوفان الأقصى بسبب خطة تغول الحكومة على استقلالية القضاء، وتلك التي اندلعت وما زالت، وتدعو لوقف الحرب وتحرير الأسرى عبر صفقة مع حماس. هذا البعد تحديداً أثار جدلاً حول من له السلطة على الآخر؛ هل الجيش له السلطة على المستوى السياسي أم العكس؛ أي أن المستوى السياسي هو صاحب السلطة على الجيش وعلى كل المؤسسات الأمنية والعسكرية. ما صرح به نتيناهو من انتقادات لقيادات الجيش ووصفها بالفاشلة، وقوله إن الدولة لها جيش وليس الجيش له دولة، جسد خطورة ما يجري، صحيح جاء الأمر بنفي أي إمكانية لحدوث انقلاب في «كيان ديمقراطي» كإسرائيل، حسب وصفه، لكنه أيضاً أفصح أن الاحتمال مطروح في أروقة الحكم للجدل والنقاش ولو نظرياً، مصحوباً بقدر من التخوف والقلق من أن تتغير المعادلات في لحظة عابرة، ويحدث التغيير القسري في المستوى السياسي على نحو غير مسبوق.

التي أثارَت فيها قبل طوفان الأقصى رفضاً كبيراً سياسياً ومجتمعياً، وأيضاً من قبل الحليف الأكبر الولايات المتحدة أثناء رئاسة جو بايدن، والتي نصحت نتنياهو بتأجيل البت في تلك التشريعات المعيبة، والدخول في حوار مع أحزاب المعارضة والوصول إلى توافق حول تعديلات مقبولة نسبياً.

تمحورت الاعتراضات في الداخل الإسرائيلي حول مآل تلك التعديلات باعتبارها تقضى على أهم عنصر في أي نظام ديمقراطي، وهو استقلالية القضاء، وفي المقابل تغول السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وهو الأمر الذي يسعى إليه نتنياهو شخصياً ويؤيده في ذلك الأحزاب الدينية والصهيونية المتطرفة المتحالفة معه، والتي قدمت تبريرات عجيبة ذات منحنى استبدادي لتلك التغيرات الكبرى، من قبيل حق السلطة المنتخبة أن تتغول وتسود على السلطات غير المنتخبة، وأن تعلق كلمتها على البيروقراطيات التي تمارس سلطات تم وصفها بأنها أكبر من حجمها وتتجاوز صلاحياتها وتحد من قدرة القوى المنتخبة على أداء «برامجها الإصلاحية». وتضمنت التبريرات اليمينية أن تلك التعديلات المطروحة هي لإصلاح وضع معوج استمر طويلاً، إذ تهدف إلى منح مساحة أكبر للقوى السياسية الصهيونية والدينية التي حُرمت سابقاً من المشاركة في الحكم، وتعويضها عن التهميش الذي عانت منه طوال فترة سيطرة القوى والاتجاهات اليسارية والليبرالية (بالمقاييس الإسرائيلية).

عبرت تلك الحجج السياسية الواهية عن فقدان الاحترام للقواعد الديمقراطية التي أنتخت على أساسها من يُعرفون أنفسهم بالقوى المتغلبة، ومحاوله تكريس سطوة المصالح الذاتية والضيقة ومنحها بعداً قانونياً إلزامياً على المجتمع ككل. والدلالة الأهم هي انكشاف الكيان ككل أمام حالة فقدان الدستور الواجب الاحترام لبنوده، ما يوفر فرصاً للقوى المتغلبة انتخابياً في مرحلة معينة على تغيير كافة القواعد لترسيخ مصالحها الخاصة على حساب مصالح القوى والفئات الأخرى في المجتمع.

ظل بيئة صراعية يُعد دليلاً على انقسام متعدد الدرجات والأبعاد، قابل للانفجار في لحظة ما قد لا يتصورها أحد، خاصة في ظل غياب مبادرات تغلق أبواب الانقسام، وفي ظل استمرار تغول الحكومة اليمينية المتطرفة ورفضها التجاوب مع مطالب الشارع السياسي.

ثانياً: «التغلب» والإطاحة بالنموذج

لا يخلو الجدل حول مصير إسرائيل من إثارة إشكالية مدى التزام الحكومة المتطرفة بالقواعد الديمقراطية، والتي أنتخت على أساسها، والمفترض أن لا حق لها في تغييرها أو المساس بها ما لم تكن تتمتع بالإجماع المجتمعي بلا شوائب، وهو أمر غير قائم في اللحظة الجارية. يعود الأمر إلى الخطة الهادفة إلى تغيير المنظومة القضائية، بحيث تتغير وظيفتها من كونها مرفق مستقل يحكم بين أصحاب الحقوق المتعارضة وينفذ القانون العام في الكيان إلى أن يكون مرفقاً تابعاً وخاضعاً للسلطة التنفيذية، فاقداً لشرط الاستقلالية، وينفذ رغبات الحكومة ومن يقودها شخصياً، كمنهج يتم تشريعه قانونياً من قبل الكنيست الواقع تحت سيطرة التحالف اليميني المتطرف، بهدف تعطيل أداء القضاء بشأن محاكمات الفساد الشخصي لرئيس الحكومة، وترسيخ السطوة اليمينية المتطرفة على المجتمع ككل.

خطة السيطرة الحكومية على سلطة القضاء تعتمد نهج السيطرة المباشرة على عملية تعيين القضاة، بحيث يكون ٦ من أصل ١١ عضواً في اللجنة التي تعين قضاة المحكمة العليا من الائتلاف الحاكم؛ ما يمنح الحكومة السيطرة الكاملة على العملية، إضافة إلى تعيين الحكومة لقاضي المحكمة العليا التاليين، والرئيس الجديد للمحكمة العليا، بأغلبية بسيطة في اللجنة، ما ينهي التقاليد التي اتبعت منذ عام ١٩٥٣ بخصوص تعيين قضاة المحكمة العليا. المسألة هنا لا تقف عند حد تعيين القضاة وحسب، بل السيطرة على قرارات المحاكم بشأن الخصومات القانونية التي تكون فيها الحكومة طرفاً، فضلاً عن تشريع صلاحية الحكومة في نقض أي قرارات تصدرها المحكمة العليا لا يرضى عنها التحالف الحاكم، ما يفسد القضاء ويزيل عناصر استقلاليتها. وهي الخطة

هذه الاتجاهات المتناقضة السائدة في الكيان الإسرائيلي لا تعبر عن الأزمة الكلية وحسب، بل توضح الخطوات الأولى التي ستطرح بالمنظومة ككل. وثمة اتفاق بين معارضي الحكومة ومنتقدي نتنياهو بأن ما يفعله رئيس الوزراء تحديداً لا يخدم الدولة ومصالحها ولا يخدم الإسرائيليين، وإنما يستهدف مصالح شخصية وذاتية على حساب المصلحة العامة للكيان، وهو في ذلك يمارس مناورات سياسية مفضوحة ويقدم تبريرات غير مقنعة للعموم، وأن تأثيرها يفت في عضد الجيش والاقتصاد ويهيئ الدولة لمصير بائس.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل تطور إلى المطالبة بالعصيان المدني العام، كما تمت الإشارة سابقاً، باعتبار ان الاحتجاجات والمظاهرات التي استمرت أكثر من عامين لم تعد كافية لإجبار نتنياهو وحكومته المتطرفة لمراعاة مطالب عموم الإسرائيليين، سواء بخصوص التراجع عن خطة تغلب الحكومة على باقي المؤسسات ومن ثم الوقوع في فخ الاستبداد وانهيار النظام العام، أو بخصوص وقف الحرب وإعطاء الأولوية لتحرير الأسرى الإسرائيليين عبر صفقة شاملة مع حركة حماس. وهكذا طالب البعض بشل حركة الاقتصاد، والبعض الآخر طالب بوقف العمل في الإدارات الحكومية، وآخرون طالبوا الشركات عن التوقف عن الإنتاج. وكلها دعوات عبرت عن الانفصام المتسارع بين حكومة التطرف والقتل اللامحدود، وبين شرائح وفئات مجتمعية تقترب من حالة يأس سياسي كبير.

الخلاصة

في كل الأحوال، تبدو إسرائيل ككيان مصطنع في أرض غريبة يلفظ كل ما هو غير أصيل، في مفترق طرق خطير في مساراته وشائكه في اختياراته.

عدم وجود دستور يحدد الصلاحيات التي لا يجوز التغلب عليها، يثير لدى قطاع من الإسرائيليين ذوي النزعة الليبرالية - بالمقاييس الإسرائيلية - شعوراً بالخطر وفقدان كل شيء يتعلق بالحرية والهوية والتوازن الظاهري بين البعد القومي للكيان والبعد الديني، وعلاقتها معاً بالمنظومة الديمقراطية. في الحوار بين الصحفي الإسرائيلي آرى شافيت، مع الصحفي الأمريكي فريد زكريا في ٢١ مارس ٢٥، يشير شافيت إلى «أن الليبراليين الإسرائيليين مرعوبون من أن نتنياهو وآخرين سيسيظرون على البلاد، ويفككون القضاء، وسيظرون على الاتصالات، ولن يكون هناك ديمقراطية غير ليبرالية فحسب، بل ما هو أسوأ، لأنه، كما نقول، ليس لدينا دستور يحميننا». ويؤكد شافيت أن الكيان يمر بأزمة عميقة مشيراً إلى أن «الجدل الأعمق في إسرائيل يدور بين هويتها اليهودية في البعد الديني القومي والهوية الديمقراطية، ومدى التوازن بين الامرين، فالشعبيون أو اليمينيون يحشون أن إسرائيل تشهد نوعاً من النموذج التركي القديم حيث يتجاهل القضاء والجنرالات رغبة الشعب. واليمينيون يقولون إننا نملك الأغلبية وأننا لا نستطيع الحكم لأن القضاء والجيش والشرطة والمخابرات لا تسمح لنا بالحكم، وهناك الليبراليون الذين يقولون إننا قد نفقد قريباً جميع الضوابط والتوازنات. سيكون الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون في خطر. لذا هي أزمة عميقة».

الدلالة في هكذا تناقضات، أن غياب الدستور يدفع إلى الشطط السياسي لكل فريق على حدة، وهذه بدورها حالة قابلة للتطور لحرب أهلية وصفها شافيت بأنها في المرحلة الحالية تعد حرباً أهلية مفاهيمية، أي ذات طابع فكري وسياسي، في حين أن رموز أخرى ترى الأمر من زاوية أخرى أكثر حدة وأكثر خطورة.



مدلولات النقلة الأصولية الثالثة في تطور العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية

علاء سالم

صحفي - مؤسسة الأهرام

إذ بات الطرفان يحاولان توظيف تلك اللحظة التاريخية النادرة لتهيئة البيئة الإقليمية لفكرة الخلاص الديني، التي تحمل في تأويلها الصهيونية-المسيحية عودة المسيح، وفي الصهيونية-الدينية تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى، ونقاء الدولة من السكان الأغيار.

يُعد وجود ترامب بالسلطة، نقطة تلاقي عقائدي لهذين التيارين. إذ ينظر إليه أنصار الصهيونية-المسيحية بوصفه «مبعوث العناية الإلهية لإنفاذ مشيئته على الأرض»، ذات النظرة التي يكنّها التيار الديني اليهودي، مع تأويل مختلف، إذ يشبه ترامب بالإمبراطور الفارسي قورش الكبير الذي أنهى السبي البابلي لليهود الذي قام به الملك نبوخذ نصر الثاني، وسمح لهم بالتجمع مرة أخرى داخل فلسطين، استعداداً لقدم المسيح. موضوعياً، رفض ترامب ضغوط التيار المسيحي المتصهّن لإعادة تعيين أنصاره السابقين بإدارته الجديدة، إلا أن كافة المناصب بالإدارة الثانية ذهبت لمؤيدي التيار، الذين لديهم روابط مباشرة مع قيادات الاستيطان والأحزاب الدينية بإسرائيل، ما يؤذن سياسياً لتأسيس النقلة النوعية الثالثة بالعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على أسس عقائدية-دينية مغايرة لما قبلها.

أسس إن كانت لا تجب ما قبلها من محددات جيوسياسية أو عقائدية-مدنية، فإنها من دون شك تعلى من التعابير الدينية في توجيه وإدارة تلك العلاقات، مع ما تولده من إشكاليات ليس مع بقية المكونات السياسية التي تساهم في توجيه تلك العلاقات، بما فيهم اليهود أنفسهم فحسب، وإنما الأخطر أيضاً على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتأثيراتها السلبية على قضايا إدارة الصراعات الإقليمية، وفي مقدمتها الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والتعامل معه بنظرة ذات طابع صفري-عنصري لا تقبل القسمة مع الآخر، وإنما الاستبعاد التام، بما لديها من آليات إقصائية وعنيفة مباشرة، يرتقي لجرائم الحرب ضد الإنسانية، وانتهاك الحقوق الأساسية التي تؤكد عليها الليبرالية-الغربية.

تُشكل الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقطة التقاء غير مسبوق بين التيار المسيحي الذي تصهّن على مدار العقود الماضية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والصهيونية الدينية في إسرائيل، بعدما بات للتيارين أحد المحركات الحاكمة لتوجيه السياسة بالبلدين. إذ يلقي التشدد الديني بتعايره السياسية، تجاه فكري النقاء العرقي؛ والاحتفاظ بالأرض، وبينهما الاتجاهات المستقبلية الغامضة لعملية التسوية ترحيباً ودعماً كبيرين من صانع القرار الأمريكي، الذي منح الصهيونية الدينية فرصة ذهبية لنقل تأويلاتها الدينية من حيز الأفكار إلى التطبيق العملي على أرض الواقع السياسي، عبر آليات أقل ما توصف بها، الإبادة وإنكار الآخر عبر ممارسة أقصى مستويات العنف المادي تجاه الفلسطيني والعربي.

موضوعياً، بدا هذا التحول في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية واضحاً منذ يناير ٢٠٢٥ متجاوزاً سلفه الديمقراطي جون بايدن الذي منح الحكومة الإسرائيلية التي يهيمن عليها التيار اليميني والديني قدراً غير مسبوق من الأريحية السياسية بالتعامل مع الفلسطينيين والمنطقة ودعم ومساندة سياسية-عسكرية لم تناهها من قبل، أو حتى خلال الولاية الأولى لترامب نفسه التي شهدت انحيازاً غير مسبوق بعد الاعتراف بضم القدس والجولان، ونقل السفارة الأمريكية للقدس، وتعزيز الاستيطان في عموم الضفة الغربية. إلا أن الاختلاف الكبير هنا يكمن في السيطرة الحالية للأحزاب الدينية على آليات صنع وتوجيه القرار داخل إسرائيل، بشكل بات يؤثر على قراري الحرب والسلام بالمنطقة، بسبب الانكشاف السياسي الذي يعانيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإلحاح الحفاظ على ائتلافه الحكومي لمنع انهيار مستقبله السياسي وربما السجن بسبب قضايا الفساد المالي-الإداري التي يحاكم فيها حالياً.

أولاً: النقلة العقائدية-الدينية الحالية في إدارة العلاقات الثانية

جعل من الصعب عقّلتة أو تقديم مبررات موضوعية ذات طابع سياسي- عملياتي للمساندة الأمريكية المتواصلة لإسرائيل، وأعطى الفرصة للأبعاد الدينية للدخول وبقوة في إعادة توصيف علاقات البلدين، إلى جانب الأبعاد الوظيفية والقيمية، ولكنها باتت تعلق عليها وتتصدر المشهد، بسبب التآكل الحادث فيها حالياً حيث باتت وسائط الإعلام تسوق سياسياً لهذا التآكل بشكل غير مباشر عبر نقل ما يحدث في فلسطين من عنصرية وبطش إسرائيليين تجاوز حدود المعقول السياسي، بات من الصعب تبرير ما يحدث إلا في سياق تأويل ديني- توراتي.

موضوعياً، كانت لتلك المحركات الدينية صداها بالتأثير على المسارات الثنائية، والدعم غير المحدود الذي تناله إسرائيل من جانب الإدارات الأمريكية المتعاقبة، تحديداً بقضية التسوية واستحقاقاتها التي تعني ضرورة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورسم الحدود السياسية واضحة المعالم لدولة إسرائيل بشكل نهائي. ثمة العديد من المشاهد الكاشفة عن تدخلات تيار الصهيونية- المسيحية لإبعاد البيت الأبيض عن تبني قرارات واضحة وحاسمة تجاه فرض التسوية السياسية على إسرائيل. حينها حاول الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر أواخر السبعينيات الدفع بمساعيه لإقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل الضفة والقطاع، قامت المنظمات الصهيونية- المسيحية واليهودية بعرقلة وحشد المعارضة لها من خلال نشر إعلان بالصحف الأمريكية ينتقد تلك الخطوة. وخلال إدارة رونالد ريغان الجمهورية نظم قادة منظمات اللوبي الصهيوني والصهيونية- المسيحية اجتماعات دورية بالبيت الأبيض لحث الإدارة على مساندة إسرائيل، ورفض المبادرة العربية التي طرحت آنذاك. كما شن هذا التحالف هجوماً كبيراً حينها حاولت إدارة جورج بوش الابن مطالبة إسرائيل بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتمهيد سبل إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح، ما أدى لتراجعه عن تلك الفكرة بشكل نهائي.

منذ تأسيس العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، وهي عرضة لإعادة التعريف على أرضية المتغيرات التي تحدثها سواء التحولات الإقليمية والدولية أو تلك القادمة من بيئة العلاقات الثنائية نفسها، لتحديد الثابت والمتغير في مساراتها الحاكمة، وكيفية التأثير فيها من قبل الآخرين. في عقود زمنية سبقت، هيّمت الأبعاد الوظيفية والنظر لإسرائيل بوصفها قاعدة جيوسياسية للولايات المتحدة والغرب بشكل عام داخل المنطقة. بعد انتهاء الحرب الباردة تم تقديم أبعاد قيمية مغايرة لتلك العلاقات، أساسها التشاركية- العقائدية بين البلدين بالقيم الديمقراطية والليبرالية السياسية، وسط بيئات سلطوية. إلا أن التوصيف الحاكم لكل من المرحلتين تعرض لقدرة غير مسبوق من التآكل السياسي تحت ثقل محركين أساسيين، وهما:

١- افتقاد إسرائيل الاستقلالية التامة للاضطلاع بالدور الوظيفي المنوط بها دون اتكالية على واشنطن والغرب، بحيث كشفت تطورات ما بعد الحرب الباردة عن اتكالية أكبر على الدعم والمساندة الأمريكية للحد الذي أثار جدل تكلفة العبء المادي- الاستراتيجي الذي يتحمله الغرب لدعم إجراءات التوسع والعنف الإسرائيليين بالمنطقة.

٢- ممارسة الحكومات الإسرائيلية، تحديداً اليمينية، إجراءات عنصرية ضد الفلسطينيين، بحيث أتت أحدث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ في ظل حكومة تحالف الليكود مع الأحزاب الدينية المتطرفة لتتزع أي سمات ليبرالية- ديمقراطية مشتركة بين البلدين. وحتى قبل هذا التوقيت، تعرضت تلك السمات للانكشاف عبر مساعي الأغلبية اليمينية بالكنيست إدخال تعديلات هيكلية على النظام السياسي والقضائي الإسرائيلي تكبح من سماته الديمقراطية، وتقضي على فكرة الفصل بين السلطات والمساءلة السياسية للأعمال والقرارات الحكومية، ما

سمعة ومكانة إسرائيل واليهود بالعالم، ليس دعماً مباشراً للحق الفلسطيني. رؤية ساندها بقوة اللوبي الصهيوني بما فيه إيباك، فيما عارضها التيار الصهيوني-المسيحي الذي توافق مع مثيله الديني-الصهيوني في توظيف تلك اللحظة التاريخية لإنهاء الصراع مع الفلسطينيين على حساب دول الجوار من دون تحمل الاستحقاقات السياسية لهذا الإنهاء سياسياً.

إلا أن قدوم ترامب للمرة الثانية للبيت الأبيض، منح تلك اللحظة التاريخية قابلية التحقق من خلال سياسات داعمة لإسرائيل، تنطلق من معايير ورؤى دينية، تلبية للتيار الذي حمله للبيت الأبيض مجدداً. إذ لم يلب طموحات هذا التيار في تعيين محسوبين على أفكاره ورؤاه الدينية في منصب حيوية داخل إدارته فحسب، وإنما الأخطر أيضاً الردة السياسية على كافة التفاهات السابقة إزاء إدارة التسوية السياسية مع الفلسطينيين حتى في أدنى مستوياتها، تحديداً تجاه مسألتي الأرض والاستيطان. إذ كانت أولى إجراءات إدارته، إلغاء الحظر الذي فرضته إدارة بايدن على ما يوصف بـ«إعلان بومبيو» الذي صكه وزير خارجيته مايك بومبيو عام ٢٠١٩، زعم أنه لا يمكن اعتبار بناء المستوطنات إجراء غير مشروع لكون الضفة بما فيها القدس متاحة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء دون قيود. اعتبر الإعلان رداً على «إعلان هانسيل»، الذي صكه المستشار القانوني لوزارة الخارجية عام ١٩٧٨ خلال إدارة كارتر، وأكد فيه أن بناء المستوطنات لا يتفق مع القانون الدولي، ويتعارض مع المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، على أساس أن التواجد الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية احتلال عسكري مؤقت، تخضع ممارساته للقانون الدولي الذي يمنع نقل سكان من الدولة المحتلة إلى الأراضي التي تم احتلالها مؤقتاً.

يكاد يعادل مقترح ترامب الخاص بتهجير سكان قطاع غزة لمصر والأردن لإنهاء الحرب وتحقيق السلام، صفقة القرن التي روج لها سياسياً بنهاية ولايته الأولى، في تماشٍ مع الرغبات الدينية بشقيها المسيحي والصهيوني.

تكشف الخبرة التاريخية قبل أحداث أكتوبر ٢٠٢٣، وجود معادلة سياسية باتت تحكم العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية ودور منظمات التيار المسيحي المتصهين واللوبي الصهيوني في توجيهها، تكمن في أن فرص التماهي بين الإدارات الجمهورية وحكومات اليمين الإسرائيلي والمدعومة من الأحزاب الدينية، تبدو أكبر بفعل قنوات الضغط والتأثير التي يمارسها التيار الصهيوني-المسيحي على تلك الإدارات من خلال التمويل والتصويت الانتخابي. في المقابل، تتراجع فرص تطور العلاقات حال وجود إدارات ديمقراطية بالتزامن مع وجود حكومات يسار الوسط بإسرائيل، ما يقود لتراجع نفوذ تلك المنظمات داخل البلدين.

من أبرز المشاهد الكاشفة عن تلك العلاقة، ولايتي ترامب الأولى والثانية من ناحية الشق الأول بالمعادلة، وحققتي باراك أوباما ومن قبله بيل كلينتون، بوصفها تعبيراً عن الشق الثاني، تحديداً الثاني الذي قرر تحييد اللوبي الصهيوني في واشنطن، ما دعا رئيس الوزراء العمالي آنذاك إسحاق رابين للتعامل مباشرة مع إدارة كلينتون دون عون منظمات اللوبي. أما أوباما الذي بلغ به الغضب السياسي من حكومة نتنياهو مده، فقد سمح بتمرير قرار في مجلس الأمن يُدين الاستيطان الإسرائيلي، وقبلها عام ٢٠٠٩-٢٠١٠، عندما مارست إدارته ضغوطاً دبلوماسية تحضيراً لجولة مفاوضات بين نتياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، حيث أجبرت إسرائيل على التوقف التام عن التوسع الاستيطاني لمدة ١٠ شهور، إلا أنها لم تلتزم كلياً.

الاستثناء كان مع إدارة بايدن، إذ في الوقت الذي تماهى مسئولوها سياسياً ودينياً مع غايات نتياهو في الحرب مع حماس وحزب الله، وبينهما إيران. إلا أن هذا التماهي لم يكن مطلقاً إذ برزت خلافات علنية حول كيفية ترجمة الحرب الواسعة التي يشنها نتياهو ويعتبرها وجودية إلى غايات سياسية وإنهاءها في قريب الآجال. إذ بدا أن بايدن يريد إنقاذ إسرائيل من الائتلاف المتطرف الذي يقوده نتياهو بسبب الأضرار التي أحدثتها الحرب على

التأويل في قضايا مثل الاستيطان وإنكار حقوق الآخر الفلسطيني، والتي بلغت مدى غير متصور مؤخراً.

من ثم، فإن العلاقات الوثيقة بينها بحاجة لمزيد من التشرح السياسي ليس لتفنيده الأسس العقائدية التي تنطلق منها فحسب، وإنما أيضاً لتبيان مخاطرها السياسية تجاه الاستقرار الجيوسياسي بالمنطقة في ضوء رغبة الأصوليتين إعادة بناء العلاقات الإقليمية بما فيها من حدود جغرافية على هوى ديني من ناحية، وعلى جاذبية النموذج الديمقراطي الذي يطرحه البلدان، وبات يواجه تحديات غير مسبقة خلال ولاية ترامب، ما يهدد بتفكك البلدين من الداخل، من ناحية أخرى.

لذا، باتت قضية الأصولية المسيحية واليهودية بحاجة لمُلحة لقراءة مغايرة سياسياً بسبب التناقضات التي تُثيرها تجاه النموذج الديمقراطي على مستويي المفهوم والإجراءات، وبينهما التناقضات في التعامل مع الظاهرة الأصولية الدينية بشكل عام. إذ تسود أريحية سياسية كبيرة في التعامل مع الأصولية المسيحية واليهودية بوصفها تعبيراً عن مُعطى اجتماعي، يعكس التعددية داخل المجتمع، وحقها في التعبير عن الذات داخل المشهد السياسي مشاركة وتأثيراً، مقابل إنكار ورفض مطلق للأصولية الإسلامية بالسباق العربي على الأقل على نفس الأرضية. بالرغم من أن كلها أصوليات تستند لما يمكن اعتباره الحق الإلهي في أرض فلسطين وتطهيرها من الأغيار حسب الأصولية اليهودية-المسيحية هم الجوييم «الكفار»، حسب الأصولية الإسلامية «اليهود المغضوب عليهم»، وفق مفاهيم الاصطفاء الإلهي، ما يقرب الصراع لحالة الحروب الدينية! الأمر الذي يستدعي معه إعادة تعريف المفاهيم المرتبطة بالحريات والديمقراطية التي أعتقد أنها استقرت بالفكر الإنساني من جديد، وفق الهوى السياسي-الديني لتلك الأصوليات مجتمعة.

موضوعياً، يمكن توصيف مساعي التسوية السياسية، بوصفها أحد المحركات المشتركة الجامعة التي جعلت

كما وافقت وزيرة التعليم بإدارته، ليندا مكماهون، على اعتماد تعريف معاداة السامية، الذي رفضته سابقتها ميغيل كاردونا، داخل المؤسسات التعليمية، بوصفه يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة معاداة السامية التي أطلقتها إدارة بايدن في مايو ٢٠٢٤ رداً على الاحتجاجات المعادية لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، تحديداً في الجامعات. ما اعتبر السند القانوني للحرب التي تشنها الإدارة الحالية على الجامعات الأمريكية، وما فيها من نشاط رافضين للحرب في غزة، والتي بلغت مستوى غير مسبوق من خلال عزمها البدء في فحص حسابات المهاجرين وطالبي التأشيرات على وسائل التواصل الاجتماعي، تحت ذريعة «رصد الأنشطة المعادية للسامية». قرار أثار انتقادات حقوقية، من ضمنها مجموعات يهودية، حذرت من تعد صارخ على حرية التعبير بما فيها البند الثاني من الدستور الأمريكي، جنباً إلى جنب مع إلغاء كافة القيود السياسية التي فرضتها الإدارة السابقة على قادة المستوطنين وعلى تصدير العتاد العسكري لإسرائيل.

ثانياً: النقلة الثالثة وعلاقتها السياسية-النسبي بالديني-المطلق

ضمن تعابير الإشكالية التي تميز تلك النقلة الثالثة، بما فيها التعاون المتنامي بين ظاهرتي الصهيونية-المسيحية والصهيونية-الدينية، قضية المزج غير المسبوق بين الدين بما فيه من مُطلقات إيمانية لا تقبل الدحض، والسياسة بكل ما فيها من نسبيات تخضع للجدل، وتداعيات هذا المزج على العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، تجاه قضايا مؤثرة إقليمياً، في المقدمة منها حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ضمن مرجعية الشرعية الدولية التي توافق عليها البلدان. إذ تُعد عملية التسوية وكيفية إدارة العلاقة مع الآخر الفلسطيني ثم العربي، ضحية هذا المزج، بسبب قدرة التأويل السياسي للنصوص الواردة بالعهد القديم والجديد، التعبير عن نفسه علنية، والتأثير على توجيه تلك العلاقات بالشكل الذي يخدم هذا

وإنكار فكرة التسوية السياسية، فإنها تساهم في تعجيل الخلاص الذاتي وليس خلاص الشعب اليهودي، لكون هذا التمكن من العلامات التي تسبق عودة المسيح، أن الإنجيل أمرهم مباركة بني إسرائيل حتى تتسنى عودة المسيح، وتحقيق النبوءة الإنجيلية. في حين ترى الأصولية اليهودية في الاستيطان وإنكار الحق الفلسطيني بالأرض بل الوجود تحقيقاً للنبوءة التوراتية في حيازة أرض الميعاد التي منحها الله لإسرائيل وأبنائه من بعده.

٣- الإيمان بفكرة الاستثنائية التاريخية- الدينية: ما تولده من تبرير العنف المادي تجاه الآخر، بوصفه محركاً إيمانياً قبل أن يكون سياسياً. إذ تؤمن الأصولية المسيحية والصهيونية بفكرة تفوق مجموعة عرقية- دينية على ما عداها، من ثم إصباح حقوق تاريخية عليها على حساب غيرها من المجموعات التي ينظر إليها بوصفها دخيلة، فهي لدى الإنجيليين تتعلق بالعرق الأبيض- البروتستانتية تجاه غيرهم بما فيهم اليهود، وفي الأصولية اليهودية تتعلق بالديانة والأغيار «الكفار» بما فيهم المسيحيين، إذ لا يستثنى القمع الصهيوني المسيحيين العرب من ممارساته. تكاد لا تخلو تلك الفكرة من عنصرية ونفي الآخر، الذي يمثل خطراً وجودياً على بقاء إسرائيل، تمضي سرديّة الاستثنائية في النظر للعرب بوصفهم أقل شأناً ورجعيين، ويتسم سلوكهم بالعنف والتخلف الحضاري، من ثم تماثل رؤية الصهيونية للعرب مع مثيلتها الإنجيلية بالولايات المتحدة للمسلمين والملونين بشكل عام.

تؤمن السردية التي توجدتها تلك المشتركات الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني، وفق تأويل ديني عن تاريخ إسرائيل ومستقبلها، بما فيه تبني الخطاب السياسي- الإعلامي للحكومات اليمينية حول مدلولات الصراع السياسي الممتد اجتماعياً مع الفلسطينيين. من ثم، بات إلحاح دعم إسرائيل، وإجراءاتها الإقصائية والعنصرية من مدركات الإيمان المسيحي واليهودي، ومعارضتها معارضة الله، بوصف العرب أعداء الله لكون صراعهم مع إسرائيل والرغبة بالتسوية محاولة لعرقلة المشيئة

من أنصار التيارين يعملان بهمة ونشاط، لمراكمة النفوذ والسلطة داخل مؤسسات الدولة الأمريكية والإسرائيلية، لوأد فكرة السلام وإبقاء حالة الصراع قائمة إلى جانب هذا المشترك السياسي، ثمة مشتركات دينية تحرك هذا السياسي، وتشكل أرضية توافقية بين الأصولية المسيحية والصهيونية بنظرتها سواء تجاه العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، أو الآخر الفلسطيني والعربي، ما ينتج عنها من إجراءات وسياسات على أرض الواقع، تجعل من الصعب كبح تلك الإجراءات لكونها تضع أطرافها في خانة التكفير السياسي والديني. من أبرز تلك المشتركات:

١- تأمين أرضية مستدامة للعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية: أتى هذا التحول بعد تآكل المحركات الوظيفية والقيمية في تأصيل تلك العلاقات، والاتجاه للمشتركات الدينية التي لديها قابلية للاستمرارية وعدم القدرة على منازعتها. بلور تلك النقلة النوعية السفير الأمريكي الجديد بإسرائيل مايك هاكابي خلال جلسة استماع له داخل لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في ٢٤ مارس ٢٠٢٥ بقوله: «إسرائيل من نواح عديدة، انعكاس لثرائنا، والشريعة اليهودية والمسيحية تُقرر الحق والباطل، هما أساس الحضارة الغربية، ما يجعل إسرائيل حليفاً طبيعياً لنا، لكوننا أهل كتاب واحد، فالصلة بيننا ليست جيوسياسية فحسب، بل روحية أيضاً، وتجاهل أو إنكار تلك الصلة يصعب علينا فهم المضي قدوماً بعلاقاتنا المشتركة». يُعد هاكابي مسيحي إنجيلي، يعتبر أن الضفة الغربية ليست تحت الاحتلال، ويستخدم دوماً مصطلح «تجمعات» للحديث عن «المستوطنات».

٢- الحفاظ على قوة إسرائيل وبقائها بمثابة دعم للخلاص الديني: إن اختلفت تعابير هذا الخلاص بين الطرفين، إلا أنها بالمحصلة تصب في إلحاح دعم إسرائيل، بوصفه جزءاً أصيلاً من الإيمان، مهما كانت ممارساتها السياسية. حينما تدعم الأصولية المسيحية إجراءات مثل: الاستيطان وإلحاق المزيد من الأراضي بإسرائيل، وهدم المسجد الأقصى لبناء الهيكل، والاحتفاظ بالقدس،

مفاصل الدولة الأمريكية، بشكل يلقي هوى سياسياً كبيراً من جانب الصهيونية-الدينية بإسرائيل، لكونه دعم يحصن إجراءاتها الإقصائية بكل ما فيها من عنف وإنكار لحقوق الآخر، من النقد والإدانة الدولية. وضعية سوف يكتب لها الاستمرارية السياسية طوال السنوات الأربعة القادمة، لكونها مثل أي ظاهرة سياسية يعتمد بقائها على قدرة محركات المقاومة والضغط على تصويب وترشيد تلك العلاقات. الإشكالية هنا أن محركات تلك الكوابح فقدت الكثير من مصادر قوتها الذاتية، سواء على المستوى العربي-الفلسطيني بسبب الانقسام والهشاشة الاستراتيجية، أو على المستوى الأمريكي-الإسرائيلي ذاته بسبب فقدان التيار الليبرالي لمراكز قوته في ظل الانحسار المجتمعي عنه سواء داخل إسرائيل بسبب هيمنة النزعة المتشددة على المجتمع الإسرائيلي بعد أكتوبر ٢٠٢٣، أو المجتمع الأمريكي بسبب قوة اليمين المحافظ وتغلغل التصهين داخل تياراته، وتماهي المطلق مع إجراءات العنف التي تقوم بها حكومة نتنياهو، بوصفها إجراءات لتأمين الوجود، وليس اقتلاع شعب من أرضه والتوسع على حساب الغير.

الإلهية، وكبح فرضية قرب نهاية العالم. ما جعل جماعات الصهيونية المسيحية ليس بالولايات المتحدة فحسب، وإنما حول العالم، أقوى في دعمها لحكومة نتنياهو والصهيونية-الدينية من الجماعات اليهودية نفسها، في ظاهرة تحتاج المزيد من التأمل السياسي.

لذا تكمن خطورة تلك المشتركات ليس في كونها تؤمن استدامة للعلاقات الثنائية تحديداً في ظل إدارة جمهورية وحكومة يمين متطرف بإسرائيل فحسب، وإنما الأخطر الاعتقاد بكون القوة المستندة إلى تأويلات فئدتها الكنائس الشرقية بكونها تأويلات خاطئة ومُسيّسة، تعتبر أن القوة الطريق الصحيح لتأمين الأهداف السياسية، وإضفاء المشروعية الدينية على هذا الاستخدام من خلال أدلجة النصوص الدينية بشكل يخدم عدوانية السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب.

الخلاصة

باتت العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية مؤسسة في حقيبتها الثالثة الحالية على روابط دينية، تعضدها الجماعات الصهيونية-المسيحية، التي تمكنت من



تطور المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بالضفة الغربية

لواء أ ح د / وائل ربيع

مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة

من الأراضي اليهودية الكاملة، وترى أن المستوطنين في الضفة الغربية يؤدون مهمة وطنية ودينية مقدسة، كونهم اختاروا العيش في الضفة الغربية بدلاً من تل أبيب وغيرها، ويتحملون الظروف القاسية التي قد يتعرضون لها. إلا أنهم يعتبرون أنفسهم امتداداً لدولة «إسرائيل الكبرى»، وأن أرض إسرائيل تمتد حيث يصل آخر جنودها، وأن الأراضي الفلسطينية في نظر هؤلاء هي أرض محررة، وبالتالي فإن من حقهم الاستيطان في أي بقعة فيها، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك.^(٢)

قد يكون للصهيونية العلمانية جهود واضحة في قضية الاستيطان في الضفة الغربية، ولكن من الواضح أن الفترة الأخيرة شهدت تحولاً لصالح اليمين الإسرائيلي، حيث يقيم عشرات الآلاف من المستوطنين القوميين المتدينين في مستوطنات الضفة الغربية،^(٣) حتى أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب أخرى بدأوا يتجهون نحو الفكر القومي الديني، وينجذبون نحو المستوطنين المتدينين، خاصة مع تركيز الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إسباغ البعد الديني للاستيطان على المستوطنات القائمة. وتشير التقارير والإحصاءات إلى أن إجمالي عدد المستوطنات في الضفة الغربية (١٥١) مستوطنة، يسكنها ٤٢٠,٧٧٠ مستوطن. وتقسم هذه المستوطنات إلى نوعين: مستوطنات حضرية عددها (٦٨) مستوطنة يسكنها ٣٠٧,٧٠٣ مستوطن، ومستوطنات ريفية عددها (٨٣) مستوطنة يسكنها ١١٣,٦٧ مستوطن. وتقسم المستوطنات الريفية المقامة في الضفة الغربية طبقاً لإحصاء عام ٢٠٢٣ إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، هي: عدد (٢٥) مستوطنة ذات طابع ديني يسكنها ٨٨٧,٢٦، وعدد (٣٥) مستوطنة ذات طابع علماني يسكنها ٠٢٢,٢١ مستوطن، و(٤) مستوطنات مختلطة يسكنها ٩٥٩,٤ مستوطن.^(٤)

ويتمتع المستوطنون المتدينون باهتمام واضح من قبل الحكومات الإسرائيلية، إذ أن ما يحصلون عليه من

يمثل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية أحد أخطر الممارسات التي تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧، فهو يمثل الوجه الآخر لعملية الاحتلال والمكمل لمصادرة وتهويد الأرض وتفريغها من سكانها العرب. وترى الأدبيات الصهيونية في المستوطنات مرتكزاً أساسياً لاستراتيجية السيطرة الديموغرافية، والسيطرة على الأرض، وتهدف الحكومات الإسرائيلية من بناء تلك المستوطنات إلى توطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية للإخلال بالميزان الديموغرافي.

أولاً: الاستيطان في الفكر الصهيوني

تهدف الصهيونية لإقامة دولة يهودية خالصة نقية، بمعنى عدم وجود أي عنصر غير يهودي داخل هذه الدولة، أي إحلال اليهود محل العرب، وليس مجرد استغلال هؤلاء العرب، ولعل شعار «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» هو الجوهر الحقيقي لهذا المشروع. وحددت ٣ مبادئ أساسية علاقة إسرائيل بقضية الأرض ومسألة الحدود، وهي المبادئ التي روج لها كل من جابوتنسكي، وجولدا مائير، وبن جوريون، وهي: الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، وتفريغ الأراضي من سكانها طرداً أو قتلاً، وتشجيع هجرة اليهود من أرجاء العالم إلى «أرض الميعاد».^(١)

وعلى صعيد الدوافع الدينية للاستيطان، لم تحف الحكومات الإسرائيلية المنطلقات الدينية في حربها المستمرة على الأراضي الفلسطينية، فالفكر السياسي الإسرائيلي يقوم على ضرورة إيجاد دولة يهودية نقية يجتمع فيها كافة يهود العالم. لذلك فقد سعت، وما تزال، إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، لاستيعاب المهاجرين الجدد.

تعد أفكار اليمين الإسرائيلي وأحزابه هي الأكثر تطرفاً في نظرتها للأراضي الفلسطينية، بحيث تعتبرها جزءاً

المرحلة طفرة في بناء المستوطنات، والتوسع في انتشارها الأفقي، وكان الإطار النظري لهذا التوسع مجموعة من الخطط أو المشاريع الاستيطانية، ومن أهمها:

- خطة شارون: تتضمن هذه الخطة إقامة تكتل استيطاني في الضفة الغربية يقطعها طولياً (من الشمال إلى الجنوب) تمتد منه قطاعات عرضية واسعة.

- خطة متياهو دروبلس: تهدف هذه الخطة إلى توطين ١٢٠,٠٠٠ يهودي من خلال بناء ٥٠ مستوطنة تقام في الأماكن الاستراتيجية في فلسطين.

- خطة غوش إيمونيم: تتركز المستوطنات، بحسب خطة هذه الحركة الاستيطانية قرب التجمعات السكانية الفلسطينية وفي المرتفعات، ونتيجة لذلك، انتشر الاستيطان في مختلف المناطق الفلسطينية، دون أن يتم الاحتكام -بالضرورة- إلى المنطق السياسي والجغرافي والاستراتيجي من وراء هذا الانتشار.

• المرحلة الثالثة ١٩٨٥-١٩٩٠: عادت في هذه المرحلة وتيرة الاستيطان، من حيث الكم، إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون ذلك عائداً إلى عدم وجود أماكن كثيرة تصلح للاستيطان (عند أخذ البعد القانوني والجغرافي بعين الاعتبار)، إضافة إلى التضارب في الرؤية الاستيطانية بين جناحي الائتلاف الحاكم (حزبي العمل والليكود)، ذلك الائتلاف الذي حكم في أغلب سنوات هذه المرحلة.

• المرحلة الرابعة ١٩٩١-٢٠٢٣: انخفضت وتيرة التوسع في تأسيس المستوطنات بصورة حادة، ولم يبنَ في الأعوام ١٩٩٢، و١٩٩٣، و١٩٩٥، والفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٢ أي مستوطنة جديدة. ويعود ذلك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك المرحلة. إلا أن سلطات الاحتلال قامت بتحويل كل من البؤرة الاستيطانية «رحاليم» إلى مستوطنة عام ٢٠١٣،

صلاحيات ووزن سياسي في الحياة العامة الإسرائيلية يفوق وزهم العددي، ويتضح ذلك من خلال المعطيات التالية:

١- يحتل عدد كبير منهم مواقع قيادية في الجيش الإسرائيلي، حيث يشكل المتدينون (٦٠٪) من الضباط في الوحدات القتالية، ونسبة ٧٠٪ من ألوية المشاة الخاصة، و٧٥٪ من الوحدات الخاصة.^(٥)

٢- تولى عدد منهم مناصب قيادية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

٣- يشارك عدد منهم في القطاعات المهمة مثل التعليم والقضاء.

٤- تأثير المتدينين المتشددين على تشكيلات الحكومات المتعاقبة، إذ أنهم يلعبون دوراً مهماً في الائتلافات المشكلة للحكومة على مدار السنين الماضية وحتى الآن.

٥- يمثل هؤلاء قاعدة دعم للأراء المتشددة داخل أية حكومة، خاصة فيما يتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، أو فكرة تجميد المستوطنات أو تفكيكها.

ثانياً: المراحل التاريخية للاستيطان في الأراضي الفلسطينية

يمكن رصد منحى تأسيس المستوطنات الإسرائيلية من خلال تقسيم سنوات الاحتلال إلى المراحل التالية:

• المرحلة الأولى ١٩٦٧-١٩٧٦: تم فيها تأسيس المستوطنات بصورة انتقائية، ضمن سياسة استعمار تعتمد على الكيف وليس الكم، وتركزت المستوطنات في القدس وغور الأردن وذلك بوحى من خطة ألون.

• المرحلة الثانية ١٩٧٧-١٩٨٤: شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود، وتزايد نفوذ حركة غوش إيمونيم الاستيطانية، إضافة إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، وما تبعها من إخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء. شهدت هذه

ترتيب مستقبلي، أما الـ ١٠٪ المتبقية من المستوطنين في مستوطنات صغيرة في عمق في الضفة الغربية، فسيترون ولا داعي لاقتلاعهم من جذورهم.

ويعد صعود وزراء مثل سموتريتش وإيتار بن غفير وغيرهما، ضمن الحكومة التي توصف بأنها الأكثر تطرفاً في تاريخ دولة الاحتلال، تويجاً لمسيرة الصهيونية الدينية، وتحويل رؤيتهم الدينية إلى مشروع سياسي جوهره تغيير التركيبة السكانية للضفة الغربية عبر مصادرة الأراضي، وتوسيع الاستيطان، واستقدام مئات آلاف المستوطنين للعيش في المنطقة.

ويقوم مشروع الحد الأعلى الذي يتبناه سموتريتش، والجارى تنفيذه، على فكرة أن نموذج حل الدولتين أثبت فشله وخطأه ووصل إلى طريق مسدود. وأطلق على المشروع تسمية «الأمل الوحيد»^(٧)، ويدعو إلى مواصلة الاستيطان الشامل عبر إنشاء مدن ومستوطنات جديدة في عمق الأراضي الفلسطينية، وفرض السيادة الإسرائيلية على ما يسميه «يهودا والسامرة»، إشارة للضفة الغربية، وجلب مئات آلاف المستوطنين. ويضع المشروع الفلسطينيين أمام الخيارات التالية: الذين يرغبون في التخلي عن طموحاتهم الوطنية يمكنهم البقاء والعيش كأفراد في الدولة اليهودية، ويتمتعون بجميع المنافع التي جلبتها الدولة اليهودية إلى أرض إسرائيل (حسب تعبيره)، وعرب الضفة سوف يعيشون حياتهم اليومية بشروطهم الخاصة عبر إدارات بلدية إقليمية تفتقر إلى الخصائص الوطنية، ووفقاً لولايتهم للدولة ومؤسساتها، والخدمة العسكرية أو الوطنية، ستصبح نماذج الإقامة وحتى الجنسية متاحة. أما الذين لا يريدون التخلي عن طموحاتهم الوطنية فسوف يحصلون على مساعدات للهجرة إلى إحدى الدول العديدة التي يدرك فيها العرب طموحاتهم الوطنية، أو إلى أي وجهة أخرى في العالم. أما الذين يرفضون أحد هذين الخيارين ومواصلة محاربة الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل والسكان اليهود، فسوف يتم التعامل معهم من قبل قوات الأمن بحزم وفي ظروف أكثر قابلية للإدارة.

إضافة إلى تحويل البؤرة الاستيطانية «عميحي» إلى مستوطنة عام ٢٠١٨. كما لجأت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة إلى توسيع المستوطنات القائمة، سواء من حيث السكان، أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة ضمن حدود المستوطنات القائمة. يضاف إلى ذلك البدء في إنشاء جدار الضم والتوسع في شهر يونيو ٢٠٠٢؛ ذلك الجدار الذي رُسمت حدوده نتاجاً للمفاوضات الداخلية بين الحكومة الإسرائيلية وزعماء المستوطنين. وبهذا تم ضم ٨٨٪ تقريباً من سكان المستوطنات إلى المنطقة الواقعة داخل الجدار.^(٨) وفي الفترة نفسها، اتسع وتصاعد هجمة الاستيطان من خلال إنشاء البؤر الاستيطانية، حيث بلغ عددها ١٦٣ بؤرة في نهاية عام ٢٠٢٣.

جاءت انتخابات الكنيست التي أجريت في نوفمبر ٢٠٢٢ بحكومة يمينية متطرفة، تشكلت من حزب الليكود وأحزاب الصهيونية الدينية والأحزاب الحريدية. هذه الحكومة محكومة باتفاقيات ائتلافية لا يستطيع رئيس الوزراء الهرب منها، ولكن ما يعيننا في تلك الاتفاقيات هي تلك التي عقدها الليكود مع أحزاب الصهيونية الدينية وما انطوت عليه من مشاريع استيطانية ومخططات ضم في أية تسوية سياسية مع الجانب الفلسطيني. وهنا يبدو أننا أمام معسكرين داخل هذه الحكومة، الليكود من جهة وأحزاب الصهيونية الدينية من جهة أخرى.

وفي مشاريع الاستيطان والضم هناك حد أدنى يتبناه زعيم الليكود بنيامين نتنياهو وحد أعلى يتبناه سموتريتش، حيث أكد نتياهو بأن إسرائيل سوف تحتفظ بجميع المستوطنات التي أقامتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس، في أية تسوية سياسية مع الجانب الفلسطيني، بما في ذلك المستوطنات البعيدة، أي التي تقع في عمق الضفة الغربية، وكذلك البؤر الاستيطانية. وأكد نتياهو أن ٩٠٪ من المستوطنين الذين يعيشون في كتل حضرية سوف يكونون جزءاً من مواطني دولة إسرائيل في أي

١- الأرض

تطور عدد المستوطنات في الضفة الغربية من مستوطنة واحدة عام ١٩٦٧ إلى ١٥١ مستوطنة عام ٢٠٢٣. وطبقاً لبيانات منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية فإن الاستيطان خلال عام ٢٠٢٣ كان يسير بوتيرة متسارعة حتى قبل الحرب على غزة، حيث تم إنشاء ٣١ بؤرة استيطانية جديدة، أقيمت ٢١ منها في ٦ أشهر فقط في الفترة ما بين فبراير ويوليو ٢٠٢٣، أي قبل السابع من أكتوبر، واستُكملت الموجة الاستيطانية بعد الحرب بإضافة ١٠ بؤرة استيطانية جديدة بين أكتوبر وديسمبر ٢٠٢٣.

كما شهد عام ٢٠٢٣ شرعنة وبناء ١٤ مستوطنة جديدة، وهو رقم غير مسبوق، علماً أن بعضها كان قائماً منذ سنوات لكن تم منحها الصفة القانونية رسمياً في تلك الفترة. وشهد عام ٢٠٢٤ إنشاء ٤٨ بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وهو رقم قياسي غير مسبوق أيضاً، وتقنين أوضاع ١٣ بؤرة استيطانية وتصديق الكنيست على تقنين أوضاعها في ٢٣ مارس ٢٠٢٥.

ومنذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، شهدت الضفة الغربية تصعيداً عسكرياً ممنهجاً، اتخذ أشكالاً متعددة من القتل الجماعي وتدمير المنازل وفرض حصار شامل، في ظل زيادة غير مسبوقة في الاستيطان، وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى إعادة هندسة جغرافية شاملة للضفة الغربية، مما يمهد لضمها بشكل كامل. وتتمثل أقطاب تنفيذ هذه المنهجية في الإدارة المدنية بقيادة وزير المالية وزعيم حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش والمستوطنين في الضفة، الذين يشكلون الجناح التنفيذي الأساسي لهذه السياسة، حيث يُسهّلون عمليات الهدم والمصادرة، ويقودون حملة لشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية.

ثالثاً: عناصر الاستيطان

ركز اليهود خلال العملية الاستيطانية في فلسطين على ثلاثة عناصر لتحقيق الأهداف المطلوبة من إقامة المستوطنات، وهذه العناصر هي الأرض والإنسان وسن القوانين.

شكل (١):

عدد المستوطنين (بالآلاف) في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (١٩٩٠-٢٠٢٣)^(٨)



الجزء الغربي من المدينة، وبعبارة أخرى محور الخط الأخضر الذي يفصل بين شطري المدينة.

• إقامة القدس الكبرى التي تمتد من رام الله إلى الخليل، ومن أريحا إلى بيت شيمش (داخل الخط الأخضر).

• إقامة الحواجز ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد رصد حتى نوفمبر ٢٠٢٤ فرض جيش الاحتلال قيوداً مشددة على حركة الفلسطينيين، مع إقامة ٨٧٨ حاجزاً في أشكال مختلفة، تشمل: ٢٥٨ نقطة تفتيش تتركز معظمها شرق الضفة لمنع وصول الفلسطينيين إلى السهل الساحلي، و٢١٥ بوابة تتركز بطول الضفة الغربية في المنتصف مع التركيز على محيط مدينة القدس لعزلها والسيطرة عليها، و٤٠٥ موانع أرضية تتركز بطول غور الأردن من طوباس حتى جنوب الخليل، وتتركز ٦٠٪ منها في الخليل ونابلس ورام الله.^{١٠}

٢- الإنسان

لم تبدأ موجة العنف في الضفة الغربية مع اندلاع معركة «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بل كانت نذرها واضحة منذ سنوات، ففي عام ٢٠٢٢ سجّلت الأمم المتحدة استشهاد ١٥٤ فلسطينياً، والذي كان العام الأكثر دموية منذ بدء التوثيق المنهجي في ٢٠٠٨. تصاعد الوضع في ٢٠٢٣، وبحلول السادس من أكتوبر ٢٠٢٣، أي قبل ساعات من طوفان الأقصى، بلغ عدد الشهداء ١٩٨، متجاوزاً حصيلة ٢٠٢٢ بالكامل، ومع اندلاع طوفان الأقصى، تحولت الضفة إلى ساحة تصعيد غير مسبوقة، إذ وثقت بيانات الأمم المتحدة استشهاد ٨٠٥ فلسطيني بين أكتوبر ٢٠٢٣ ونهاية ٢٠٢٤، منهم ٥٩٣ بالذخيرة الحية، في عمليات عسكرية شملت اقتحامات باستخدام الدبابات لأول مرة منذ الانتفاضة الثانية، وحتى أول مارس ٢٠٢٥، استمر التصعيد باستشهاد ٩٠ فلسطينياً.^{١١}

وفي عام ٢٠٢٤، وثقت الأمم المتحدة هدم ١٧٦٨ منشأة فلسطينية، مقارنة بأعداد أقل في السنوات السابقة، بين منشآت سكنية وزراعية وتجارية وغيرها، بالإضافة إلى بنى تحتية. وبين السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ والسابع من مارس ٢٠٢٥، بلغ إجمالي المنشآت المهدامة ٢٥٦٠، نزح على إثرها نحو ٥٩١٩ شخصاً وتأثر أكثر من نصف مليون. وشهد فبراير ٢٠٢٥ وحده هدم ١٧٠ منشأة، ما يعكس استمرار الوتيرة العالية للهدم، وتركزت أكبر أعمال الهدم في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة، كما يلي: (جين ١٤٤(منشأة) وطولكرم (٢٠٥ منشأة) ونور شمس (١٧٤(منشأة).^٩

وتسببت العمليات العسكرية في مخيمات اللاجئين بمحافظات الضفة الغربية منذ ٢٠٢٤، حسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في أكبر عملية نزوح للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ حرب عام ١٩٦٧، حيث أجبر نحو ٤٠ ألف شخص على مغادرة منازلهم. وتكشف هذه الأرقام عن استراتيجية تهدف إلى تدمير أسس الحياة اليومية وتهجير السكان، وذلك لما يمثله العدد الكبير للفلسطينيين في الضفة الغربية من تحدٍ لإسرائيل. وتحت عنوان تهويد القدس العربية منذ السنة الأولى للاحتلال وحتى يومنا هذا، تمثلت الأهداف الرئيسية للحكومات الإسرائيلية المختلفة في الآتي:

- تركيز أغلبية يهودية مطلقة في القدس تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة (٣٣٦٣٠٤ مستوطن، و٤٩٧٤٨٣ فلسطيني).
- خلق حقائق تمنع تقسيم المدينة مجدداً.
- عزل القدس العربية عن غيرها من مناطق الضفة الغربية بتطويقها بعدد من الكتل الاستيطانية من الشمال «كتلة بنيامين» ومن الشرق «كتلة معاليه أدوميم» ومن الجنوب «كتلة عتصيون».
- خلق تواصل إقليمي بين المستوطنات في الجزء الشرقي من المدينة والأحياء اليهودية الواقعة في

والفلسطينية المحتلة، حيث شهدت حكومات اليمين التصديق على مشاريع القوانين الآتية:

أ- قانون القدس: هو قانون سنه الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ يوليو ١٩٨٠، بعنوان: (قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل)، وينص على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، ومقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وعلى الحكومة الإسرائيلية تقع حماية الأماكن المقدسة في القدس من أية محاولة لانتهاكها أو منع الوصول الحر إليها. وفي ١٩٩٥ أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً يعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ويدعو الرئيس الأمريكي إلى نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل إلى القدس، وفي ٦ ديسمبر ٢٠١٧، اعترفت إدارة الرئيس دونالد ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

ب- قانون ضم الجولان: أصدر الكنيست في ١٥ ديسمبر ١٩٨١ «قانون الجولان»، والذي بمقتضاه فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان. وفي ٢٥ مارس ٢٠١٩ اعترف الرئيس ترامب رسمياً بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المحتلة.

ج- قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل: أقره الكنيست في ١٩ يوليو ٢٠١٨ وأبرز ما جاء في نص القرار أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

د- مشروع قانون تسوية البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية (يهودا والسامرة): ينص «قانون التسوية» على الإبقاء على البؤر الاستيطانية المقامة على أراض فلسطينية خاصة في مقابل تعويض أصحابها مالياً أو بتخصيص أراض بديلة لهم. ويسعى أعضاء الكنيست من المستوطنين واليمين المتطرف إلى إقرار القانون منذ عام ٢٠١٢، وسنّ الكنيست في العام ٢٠١٦ مشروع

وأظهرت دراسة أجرتها منظمة «بيش دين- منظمة متطوعين لحقوق الإنسان» الإسرائيلية غير الحكومية أن ٩٤٪ من التحقيقات في الانتهاكات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية في قضايا عنف المستوطنين بحق الفلسطينيين بين عامي ٢٠٠٥ وسبتمبر ٢٠٢٣ أغلقت من دون توجيه اتهام، في حين انتهت ٣٪ فقط بالإدانة. وفي أكثر من ٨٠٪ من التحقيقات التي تمت مراجعتها، تم إغلاق القضايا في نهاية المطاف بسبب فشل الشرطة في تحديد هوية الجاني أو العثور على الأدلة اللازمة لمقاضاة الجناة. ووصفت منظمة بتسيلم هذا العنف بـ «الأداة غير الرسمية» لإسرائيل لطرد الفلسطينيين، في وقت تُظهر فيه دراسة لـ ١٦٦٤ تحقيقاً في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٢٣ أن نحو ٩٤٪ من قضايا العنف أغلقت من دون اتهام، ما يعزز الإفلات من العقاب.

أما عن تهجير الفلسطينيين فقد وافق مجلس الوزراء الأمني المصغر الإسرائيلي في ٢٣ مارس ٢٠٢٥ على اقتراح وزير الدفاع إسرائيل كاتس بإنشاء إدارة للتهجير الطوعي للفلسطينيين في وزارة الدفاع لتنظيم «النقل الطوعي» لسكان غزة الراغبين في الانتقال إلى دول ثالثة، وفقاً للقانون الإسرائيلي والدولي، ووفقاً لرؤية الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، حسب تعبيره. إلا أن هذا القرار واجه انتقاداً شديداً باعتبار إن أي تهجير جماعي لسكان غزة في خضم حرب مدمرة سيرقى إلى مستوى التطهير العرقي، وهو عمل مرتبط بجرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

٣- سن قوانين بقوة الدستور

حرصت الحكومات الإسرائيلية بكافة توجهاتها على سن قوانين لتقنين أو شرعنة أوضاع المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمستوطنين والتصديق عليه من الكنيست لتصبح قوانين لها قوة دستورية لا يمكن تغييرها أو خرقها. ومن أكثر الحكومات التي سعت إلى ذلك حكومات اليمين في عهد رئاسة نتياهو وهو ما يعكس تصعيداً مستمراً في السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي

الإسرائيلية فرض سيادتها على الضفة وضمها رسمياً، كما تعكس تسمية «يهودا والسامرة» التأثير العميق للمفاهيم التوراتية على السياسات والقرارات الإسرائيلية، خاصة بين الأحزاب اليمينية والدينية التي ترى في هذه الأراضي جزءاً من «أرض الميعاد» التاريخية.

الخلاصة

أثبتت الوقائع أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تطمح من مشروعها الاستيطاني إلى تحقيق حلم الحركة الصهيونية التي تنادي بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية، وإقامة ما يسمى بالدولة اليهودية، حيث تسعى الحكومات إلى حسم الصراع الديموغرافي لصالح المستوطنين من خلال الإجراءات التعسفية ضد الفلسطينيين.

وفي حين تمر السياسات الاستيطانية بحالة من التذبذب، إلا أن المشروع برمته لم يتوقف بشكل نهائي، وإنما كان يخضع للظروف السياسية المحيطة، سواء على المستوى الحزبي الداخلي للحكومات الإسرائيلية، أو ظروف المقاومة الفلسطينية، أو الضغوط الخارجية. وتعمل الحكومات الإسرائيلية بكافة أحزابها واتجاهاتها على تنفيذ مخططات الاستيطان، وإن كان هناك اختلاف فني بعض الأساليب فقط، مما يعطى تصوراً واضحاً عن طبيعة المفاوضات المستقبلية، حيث تلعب جميع الحكومات على وتر إطالة أمد المفاوضات أو تعطيلها كما فعلت سابقاتها حتى يتسنى لها فرض وقائع جديدة على الأرض، خاصة في موضوع الاستيطان في القدس، بشكل يصعب معه تحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

القانون الذي يثبت كل البؤر التي أُقيمت نسبة كبيرة منها على أراض فلسطينية خاصة، وتضمن القانون تثبيت مصادرة الأرض عنوةً لصالح المستوطنين، إلا أن المحكمة العليا ألغته عام ٢٠١٩،^{١٢} وبوجود الحكومة اليمينية الدينية المتشددة الحالية تم إعادة عرضه وإقراره مرة أخرى بالقراءة التمهيدية بأغلبية ٦٠ صوتاً في مقابل ٤٩ صوتاً، وليصبح القانون سارياً، يجب التصويت عليه بالقراءة الثانية والثالثة في الكنيست. يلزم القانون مختلف الوزارات الحكومية بتزويد جميع البؤر الاستيطانية بخدمات البنى التحتية والكهرباء والطرق والمياه والاتصالات والمواصلات خلال فترة التسوية. وصادق مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر (الكابينت) في ٢٣ مارس ٢٠٢٥ على اقتراح سموتريتش، وحايم كاتس من حزب الليكود، ومجموعة من أعضاء الكنيست^{١٣} بالموافقة على تقنين أوضاع ١٣ بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية كامتدادات استيطانية جديدة، والعمل على الاعتراف بها كمستوطنات مستقلة. وتأتي هذه الخطوة في ضوء مسئولية سموتريتش عن إدارة الاستيطان بالحكومة الإسرائيلية الحالية، وعلى خلفية الموافقة على بناء عشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية، وتشكل خطوة محورية لشرعنة الاستيطان فيها، تمهيداً لتسهيل عملية ضم الأراضي وفرض السيادة، وفق التعبير الإسرائيلي.

هـ- مشروع قانون اعتماد تسمية «يهودا والسامرة»: صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في دولة الاحتلال الإسرائيلي في ٩ فبراير ٢٠٢٥ على مشروع قانون يقضي باعتماد تسمية «يهودا والسامرة» عوضاً عن «الضفة الغربية»، وهو ما يشير إلى نية الحكومة

الهوامش:

- ١- كرم سعيد، «الاستيطان الصهيوني ومشروع إسرائيل النقية من الأغبار»، مجلة رواق عربي، العدد: ٣٣، القاهرة، ربيع ٢٠٠٤، ص. ١١٠.
- ٢- جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية، مؤسسة الأسوار، عكا، ٢٠٠٥، ص. ١٥٩.
- ٣- «اليمين الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات»، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٩، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠ يوليو ٢٠٠٩.
- ٤- التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٢٣، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، نوفمبر ٢٠٢٤، ص. ٥٥-٥٦.
- ٥- «المتدينون يسيطرون على الوحدات المختارة في الجيش الإسرائيلي»، الشرق الأوسط، ٥ فبراير ٢٠١٠.
- ٦- المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي- ٢٠٢٣، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، نوفمبر ٢٠٢٤.
- ٧- مديحة الأعرج، «تقرير الاستيطان الأسبوعي من ٢٠٢٥/٣/٢٢ - ٢٠٢٥/٣/٢٨»، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، منظمة التحرير الفلسطينية، نابلس ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: <https://shorturl.at/BFX6q>
- ٨- المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي- ٢٠٢٣، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، نوفمبر ٢٠٢٤، ص. ٢٣.
- ٩- «تحقيق للجزيرة: إسرائيل تسابق الزمن لتنفيذ ضم الضفة»، موقع الجزيرة نت، ٢٥ مارس ٢٠٢٥.
- ١٠- المرجع السابق.
- ١١- المرجع السابق.
- ١٢- «المصادقة بالقراءة التمهيدية مشروع قانون مستوطنات وأحياء بإجراءات التسوية»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ١٧ مايو ٢٠٢١.
- ١٣- «سلطات الاحتلال تعلن شرعنة ١٣ بؤرة استيطانية»، المرصد الفلسطيني لشئون الاستيطان والجدار، نابلس، ٢٣ مارس ٢٠٢٥.



تكلفة الحرب... تداعيات كثيرة على الداخل الإسرائيلي

شروق صابر

باحثة مشاركة – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الإحصاءات الإسرائيلية، عن مقتل نحو ١٢٠٠ شخص واحتجاز ٢٥١ رهينة أطلق سراح عدد منهم عن طريق المفاوضات، وعدد أقل خلال العمليات العسكرية.^(٢) وفيما يخص الجنود، ذكر تقرير بثته القناة ١٢ الإسرائيلية في فبراير ٢٠٢٥ انضمام ٥٩٤٢ عائلة إسرائيلية جديدة إلى قائمة الأسر الثكلى خلال عام ٢٠٢٤.^(٣) أما على صعيد إعادة التأهيل، ووفقاً للبيانات الإسرائيلية، تم استيعاب أكثر من ١٥ ألف مصاب في نظام إعادة التأهيل، حيث أصيب نصف الجنود بمشكلات نفسية منذ أن بدأ الجيش العمليات في غزة في ظل المعاناة من اضطرابات ما بعد الصدمة، ونوبات قلق واكتئاب. وقامت وزارة دفاع الاحتلال الإسرائيلي بتجنيد أكثر من ألف متخصص في الصحة النفسية، بالإضافة إلى تشكيل فرق خاصة للتدخل في الأزمات لتقديم الدعم العاجل والعلاج اللازم للمصابين بالاضطرابات النفسية. إلا أنه بالرغم من ذلك قدّر الجيش الإسرائيلي وصول عدد الجنود المعوقين إلى ١٠٠ ألف جندي حتى عام ٢٠٣٠، وأن ٦٠٪ من معوقي الجيش سيعانون من اضطرابات عقلية.^(٤)

٣- تراجع عدد جنود الاحتياط

كشف ضباط في جيش الاحتلال الإسرائيلي عن وجود تراجع كبير في عدد جنود الاحتياط الممثلين للخدمة، إلى درجة اختفاء سرايا بكاملها، بسبب عدم قدرتهم على الاستمرار في الحرب، أو لتراجع المجندين بنحو ٣٠٪ في بعض الألوية. ونقلت «فايننشال تايمز» عن عائلات جنود الاحتياط الإسرائيليين أن اتفاق جنود الاحتياط مع الجيش كان يقضي بالخدمة ٣٠ يوماً في السنة، لكن قيل لهم أن يستعدوا لمدة تصل إلى ٥ سنوات من القتال العنيف.^(٥) وفيما يخص عزوف الجنود عن العودة إلى القتال في غزة أشار موقع «واي نت» الإسرائيلي وصحيفة هآرتس في مارس ٢٠٢٥ إلى انخفاض عدد جنود الاحتياط الذين يستجيبون للاستدعاء إلى ٦٠٪ في بعض الوحدات.^(٦)

تسببت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أزمات إنسانية كبيرة، كما وضعت إسرائيل أمام تهديد أمني جديد ومعقد، خاصة في ظل الهجوم غير المتوقع من قبل حركة حماس في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ما أثار تساؤلات جوهرية حول قدرة النظام الأمني الإسرائيلي على التنبؤ بمثل هذه الهجمات. في هذا السياق، برزت تساؤلات متعددة حول التكلفة الاقتصادية والسياسية للحرب، لاسيما في ضوء التداعيات الناتجة عنها على المستوى الداخلي، حيث تجاوزت الحرب التطورات الميدانية العسكرية، وامتدت لتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي والعديد من أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي يتناولها هذا التقرير.

١- خسائر مالية

أفادت وزارة المالية الإسرائيلية بأن التكاليف التي تكبدتها إسرائيل جراء الحرب على قطاع غزة منذ انطلاقتها وصلت إلى نحو ١٢٥ مليار شيكل (حوالي ٣٤,٠٩ مليار دولار) في ديسمبر ٢٠٢٤، في حين وصل عجز الميزانية إلى ١٩,٢ مليار شيكل (ما يعادل ٥,٥ مليار دولار)، مشيرة إلى الزيادة الكبيرة في النفقات التي تركزت على تمويل العمليات العسكرية في كل من غزة ولبنان. ولا يمكن النظر إلى تكاليف الحرب المباشرة فقط دون الأخذ في الاعتبار تداعيات الحرب على مختلف مناحي الحياة في إسرائيل، فقبل ذلك التصريح بيومين أشارت صحيفة «كالكايس» الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن تكلفة الحرب على قطاع غزة بلغت ٢٥٠ مليار شيكل (٦٧,٥٧ مليار دولار) تقريباً حتى نهاية عام ٢٠٢٤، واستندت الصحيفة إلى تقديرات بنك إسرائيل، وأوضحت أن المبلغ يشمل «التكاليف الأمنية المباشرة، والنفقات المدنية الكبيرة والخسائر في الإيرادات، وليس كل شيء».^(١)

٢- واقع الجنود بين الحرب وإعادة التأهيل

أسفر هجوم حماس في السابع من أكتوبر، بحسب

٤- الهجرة العكسية

العاملين في قطاع التكنولوجيا منذ اندلاع حرب غزة، حيث شهد القطاع انكماشاً في عدد العاملين لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، وفقاً لتقرير صادر عن هيئة الابتكار الإسرائيلية. يعزى هذا التراجع إلى انخفاض متوسط الرواتب في قطاع التكنولوجيا المتقدمة إلى ما دون مستوى ٣٠ ألف شيكل في نهاية عام ٢٠٢٤. ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، يعد عام ٢٠٢٤ العام الأول منذ سنوات عديدة الذي لا يشهد أي زيادة في الرواتب في قطاع التكنولوجيا الفائقة. وأبرز تقرير وظائف قطاع التكنولوجيا الصادر في ٧ أبريل ٢٠٢٥ عن هيئة الابتكار الإسرائيلية تزايد عدد موظفي التكنولوجيا الذين غادروا إسرائيل منذ بداية الحرب. وبين أكتوبر ٢٠٢٣ ويوليو ٢٠٢٤ غادر ٨٣٠٠ موظف في قطاع التكنولوجيا لفترة لا تقل عن عام، ما يمثل ١, ٢٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع، مع انخفاض العدد الإجمالي للموظفين إلى ٨٤٧, ٣٩٠ موظف في عام ٢٠٢٤، بانخفاض ١, ٢٪ عن عام ٢٠٢٣، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها عدد الموظفين في هذا القطاع منذ أكثر من عقد.^(٩)

سجلت إسرائيل في عام ٢٠٢٤ هجرة سلبية بلغت ٨٢, ٧٠٠ شخص، مما يعكس تصاعداً ملحوظاً في مغادرة الإسرائيليين للبلاد، ما يؤثر بشكل كبير على أهداف الصهيونية في تجميع اليهود في أرض فلسطين. اتجاه ظهر واضحاً قبل السابع من أكتوبر، ووفقاً لما نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في سبتمبر ٢٠٢٤، اختار عدد متزايد من الإسرائيليين في السنوات الأخيرة الاستقرار في الخارج، وأشارت الصحيفة إلى قرار ما يقرب من ٥٥, ٣٠٠ إسرائيلي البقاء خارج البلاد في عام ٢٠٢٣ بعد مغادرتهم في ٢٠٢٢ دون عودة، مما يعكس تزايد رصيد الهجرة السلبية مقارنة بالأعوام السابقة. بالمقابل، وثق المكتب المركزي للإحصاء هجرة نحو ٣٢, ٨٠٠ يهودي إلى إسرائيل في ٢٠٢٤، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بحوالي ٤٨, ٠٠٠ يهودي في عام ٢٠٢٣.^(٧)

٥- هجرة الأثنياء

غادر حوالي ١, ٧٠٠ مليونير إسرائيل في عام ٢٠٢٤ نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية التي نجمت عن الحرب على قطاع غزة. ووفقاً لبيانات من شركة «هينلي آند بارتنرز» البريطانية، الرائدة في خدمات الهجرة، بالإضافة إلى شركة «نيو وورلد ويلث» المتخصصة في استخبارات البيانات ومقرها جنوب أفريقيا، فقد انخفض عدد المليونيرات المقيمين في مدن تل أبيب وهرتسليا وسط إسرائيل من ٢٤, ٣٠٠ مليونير في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٢, ٦٠٠ في عام ٢٠٢٤. وعلى الرغم من أن التقرير لم يحدد أسباب هذه الهجرة بشكل دقيق، فقد أشارت تقارير إعلامية مختلفة إلى قرار العديد من الإسرائيليين الرحيل بعد الحرب على غزة وما تبعها من تداعيات اقتصادية وأمنية داخل إسرائيل.^(٨)

٧- تراجع الاستثمارات الأجنبية

شهدت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل تراجعاً ملحوظاً بنسبة ١٦٪ خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما ظهر في انخفاض عدد الجولات الاستثمارية إلى ١٠٨٧ فقط في أدنى مستوى خلال ٥ سنوات. وأشار تقرير معهد رايز إلى أن ٨٠٪ من المستثمرين الأجانب في إسرائيل جاؤوا من الولايات المتحدة، في حين تراجعت مشاركة المستثمرين من أوروبا وآسيا بشكل كبير. ويظهر تحليل خاص للمعهد أن ١٥ من أصل ٢٠ صندوقاً استثمارياً عالمياً بارزاً كانوا نشطين في إسرائيل، ولكن في ٢٠٢٤ شاركت ٨ صناديق فقط في الاستثمارات.^(١٠) ومن أبرز الصناديق السيادية والتقاعدية والاستثمارية المنسحبة: صندوق الثروة السيادي النرويجي، وصندوق التقاعد الدناركي، وصناديق التقاعد البريطانية، وصندوق

٦- تراجع قطاع التكنولوجيا الفائقة الدقة

تصاعدت المخاوف داخل إسرائيل بشأن زيادة هجرة

الإسرائيلية عمليات الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية خلال عام ٢٠٢٤، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط بناء أكثر من ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات الجديدة أو القائمة أصلاً في القدس الشرقية وحدها، فيما تم هدم ٢١٤ عقاراً ومنشأة فلسطينية في القدس الشرقية، ويجري العمل على بناء أكثر من ١٠,٣٠٠ وحدة سكنية داخل المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية، مع إنشاء ٤٩ بؤرة استيطانية إسرائيلية جديدة، وهو رقم لم يسبق له مثيل.^(١٤) وفيما يخص الموازنة المخصصة للاستيطان، أكدت حركة «السلام الآن» اليسارية الإسرائيلية المناهضة للاستيطان، أن حكومة الاحتلال ضاعفت ميزانية وزارة الاستيطان والأموال المخصصة لدائرة الاستيطان والمستوطنات، بإضافة ٣٠٢ مليون شيكل، مع تخصيص ٧ مليار شيكل للطرق بين المستوطنات، والترويج لشق العديد من الطرق بهدف زيادة المستوطنات وعدد المستوطنين بشكل كبير. كما جرى تخصيص ٤٠٩ مليون شيكل لمشاريع مختلفة في المستوطنات، و٧٥ مليون شيكل للبؤر الاستيطانية غير القانونية.^(١٥) وتظهر هذه الأرقام زيادة ملحوظة في الموازنة المخصصة للاستيطان بعد الحرب، مما يعكس جهود تعزيز التواجد الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

الخلاصة

على الرغم من المحاولات الإعلامية الإسرائيلية لتسليط الضوء على «الإنجازات» العسكرية ضد حماس، فإن آثار الحرب على الداخل الإسرائيلي كانت عميقة ومعقدة، بما في ذلك الخسائر البشرية الكبيرة، وتدهور الاقتصاد، وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية. وقد تشكلت التكاليف البشرية والمالية لهذا النزاع تحديات ضخمة لإسرائيل على المدى الطويل، ولن تكون آثارها محدودة فقط على مستوى الصراع مع الفلسطينيين، بل ستعكس أيضاً على استقرار المجتمع الإسرائيلي ذاته.

تقاعد الجامعات البريطاني (USS)، والوكالة الوطنية الأيرلندية لإدارة الخزنة، ومن أبرز البنوك بنكي باركليز وHSBC، ومن أبرز الشركات شركتي إنتل (Intel) ونيelsen (Nielsen).^(١١)

٨- تكاليف المعيشة

يواجه الإسرائيليون تبعات الحرب على قطاع غزة التي أثرت بشكل واضح على الحياة اليومية، متجلية في زيادة ملحوظة في تكلفة المعيشة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الزيادة إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الإسرائيلي، في ظل ارتفاع الضرائب، وانخفاض الدخل، وارتفاع أسعار فواتير الغذاء والمياه والكهرباء. وابتداءً من يناير ٢٠٢٥، دخلت حيز التنفيذ زيادات ملحوظة في أسعار المياه والكهرباء والوقود، فضلاً عن وسائل النقل العام، والمنتجات الغذائية، بالإضافة للزيادة في ضريبي الدخل والمساكن.^(١٢)

٩- قطاع الطيران

مع اندلاع حرب غزة علققت عشرات شركات الطيران العالمية عملها في إسرائيل، وألغت مئات الرحلات اليومية إلى مطار بن غوريون، حيث لوحظ التراجع الحاد في الحركة والتنقل. وبلغ عدد الركاب نحو ٣,٤ مليون مسافر منذ بداية الحرب، مقابل نحو ١,١ مليون مسافر ما بين أكتوبر ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣. هذا الوضع أثر بشكل مباشر على المدنيين الإسرائيليين، وخاصة الجنود الذين تم استدعاؤهم للخدمة العسكرية، حيث وجد العديد منهم أنفسهم عالقين في الخارج بسبب نقص الرحلات الجوية وارتفاع أسعار التذاكر.^(١٣)

١٠- المستوطنات والمستوطنون

بعد اندلاع الحرب في أكتوبر ٢٠٢٣، شهدت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تطورات ملحوظة على صعيد العدد والتوسع. وصعدت الحكومة

الهوامش:

- ١- "المالية الإسرائيلية: حرب غزة كبدتنا أكثر من ٣٤ مليار دولار"، موقع الجزيرة نت، ١٣ يناير ٢٠٢٥.
- ٢- "الاحتلال: اكتمال تطويق مدينة رفح الفلسطينية في غزة"، موقع قناة القاهرة الإخبارية، ١٢ أبريل ٢٠٢٥.
- ٣- "الأسرار تتكشف.. ٦٠٠٠ قتيل للجيش الإسرائيلي بالحرب على غزة"، موقع الجزيرة نت، ٤ فبراير ٢٠٢٥.
- ٤- "حروب على عدة جبهات.. تقديرات بإعاقة ١٠٠ ألف جندي إسرائيلي"، إرم نيوز، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ٥- "تراجع كبير في التجنيد.. الحرب على غزة ترهق الاحتلال"، وكالة القدس للأنباء، ٢٠ مارس ٢٠٢٥.
- ٦- "إسرائيل تستأنف حرب غزة رغم استنزاف قواتها واهتزاز التأييد الداخلي"، جريدة العرب اللندنية، ٣١ مارس ٢٠٢٥.
- ٧- "الهجرة العكسية من إسرائيل تتصاعد في ٢٠٢٤"، موقع الجزيرة نت، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- 8- "Israel sees 1,700 millionaires leave due to Gaza war", Middle East Monitor, April 9, 2025.
- ٩- "تقرير: قلق في إسرائيل من تزايد هجرة العاملين بقطاع التكنولوجيا منذ حرب غزة"، بوابة أخبار اليوم، ٧ أبريل ٢٠٢٥.
- ١٠- "كالكايس: جمود بقطاع التكنولوجيا الإسرائيلي وتراجع حاد بنشاط المستثمرين"، موقع الجزيرة نت، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ١١- أحمد حسني، "تحت وطأة الحرب.. الاستثمارات الأجنبية تهرب من السوق الإسرائيلية"، موقع نون بوست، ١٨ أغسطس ٢٠٢٤.
- ١٢- ماريان سعيد، "زيادة كبيرة في أسعار الخدمات بإسرائيل خلال ٢٠٢٥... تفاصيل تحدي الـ٥٠ مليار شيكل"، جريدة الوطن، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ١٣- "حرب غزة تكلف إسرائيل ٧٣ مليار دولار وتكبد اقتصادها خسائر فادحة"، موقع الجزيرة نت، ١٠ أبريل ٢٠٢٤.
- ١٤- "إسرائيل تكثف عمليات الاستيطان والضم في الضفة الغربية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على حقوق الإنسان"، موقع الأمم المتحدة، ١٨ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: <https://tinylink.info/103Be>
- ١٥- "منظمة إسرائيلية: عام ٢٠٢٤ عام بداية ضم الضفة الغربية"، القدس برس، ٢٣ يناير ٢٠٢٥.



مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

للحصول على إصدارات المركز

الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg

ولمعرفة نقاط التوزيع، اضغط على التالي:

<https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx>

وللشراء والاشتراك الإلكتروني اضغط على الرابط التالي:

<https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx>

أو الاتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile: +20- 1558129699

Email: acpss@ahram.org.eg